OPEN ACCESS
Received: 09/07/2024
Accepted: 17/10/2024

مجلة الآداب

The Relationship between Public Expenditure and Economic Development Indicators in the Kingdom of Saudi Arabia

Ali Hassan Al-Buhairi *
alialbuhairi@gmail.com

Abstract:

This study aimed to examine the relationship between public expenditure and certain economic development indicators, specifically the economic complexity index for the economic diversification variable, the non-oil revenue ratio for the diversification of income sources or public revenue variable, and the private sector's GDP for the private sector's contribution to GDP variable in the Kingdom of Saudi Arabia in the period from 1995 to 2021. Using standard multiple linear regression analysis based on ordinary least squares method, the study findings revealed a statistically significant positive correlation of 66% between public expenditure and economic development. The study found a strong impact of public expenditure on the non-oil revenue ratio and economic complexity index, while showing a moderate impact on the private sector's GDP ratio. Furthermore, there was an inverse relationship between current public spending and all economic development variables used in the study, contrasting with a negative relationship between capital public expenditure and the same economic development variables.

Keywords: Economic development, public expenditure, financial expenditures, private sector, public sector.

* Ph.D. Scholar in Public Finance Administration, Department of Public Administration, College of Business Administration, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Buhairi, Ali Hassan. (2024). The Relationship between Public Expenditure and Economic Development Indicators in the Kingdom of Saudi Arabia, *Journal of Arts, 12*(4), 837 -873.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
DOI: https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2237

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 09/ 07/ 2024
تاريخ القبول: 17/ 10/ 2024

مجلة الآداب

واقع علاقة الإنفاق العام وبعض متغيرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

علي حسن البحيري *
alialbuhairi@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الإنفاق العام وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتحديدًا مؤشر التعقيد الاقتصادي لمتغير التنويع الاقتصادي، ومؤشر نسبة الإيرادات غير النفطية لمتغير تنويع مصادر الدخل أو الإيرادات العامة، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص لمتغير مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1995 إلى 2021. وباستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد القياسي استنادًا إلى طريقة المربعات الصغرى العادية، كشفت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية بمتوسط 66% بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير قوي للإنفاق العام على مؤشر نسبة الإيرادات غير النفطية ومؤشر التعقيد الاقتصادي، بينما أظهرت تأثيرًا متوسطًا للإنفاق العام على مؤشر نسبة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام الجاري وجميع متغيرات التنمية الاقتصادية المستخدمة في الدراسة، مقابل علاقة عكسية بين الانفاق العام الرأسمالي ونفس المتغيرات للتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الإنفاق العام، النفقات المالية، القطاع الخاص، القطاع العام.

* طالب دكتوراه في الإدارة المالية العامة - قسم الإدارة العامة - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: البحيري، علي حسن، (2024). واقع علاقة الإنفاق العام وبعض متغيرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، *مجلة الآداب*، *12* (4)، 837-873.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
DOI: https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2237

المقدمة:

تسعى الحكومات حول العالم لتوفير السلع والخدمات اللازمة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، مع اختلاف الإنفاق الحكومي بين الدول بناءً على مواردها وأهدافها. ويتم التركيز على الإنفاق الكفء والفعال في مجالات كالتعليم والصحة، حيث يعد تخصيص الموارد بكفاءة هدفًا رئيسًا للقطاع العام. كما يتزايد الاهتمام بحوكمة وشفافية الإنفاق العام لتعزيز كفاءة استخدام الموارد ومواجهة الضغوط المطالبة بتحقيق أكبر فائدة ممكنة من الإنفاق. وفي المملكة العربية السعودية، ومع رؤية 2030، تركز الحكومة على كفاءة الإنفاق العام كجزء أساسي من السياسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

ونظرًا للندرة النسبية للموارد، تهدف الحكومات إلى استغلال الموارد العامة بكفاءة لتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإستراتيجية. ويعد التعامل الكفء مع الموارد العامة مطلبًا أساسيًا في إطار الحوكمة الرشيدة، لضمان استغلالها بشكل أمثل والحفاظ عليها لأطول فترة ممكنة (Albassam, 2021; Kefela, 2011).

فخلال جائحة كورونا في عام 2020، زادت الحكومات من نفقاتها العامة، خاصةً في المجالات الصحية والاجتماعية، للسيطرة على الوباء والحفاظ على الصحة العامة. هذه الزيادة في النفقات جاءت بتكلفة اقتصادية كبيرة، حيث اضطرت الحكومات للتعامل مع ارتفاع مستويات العجز في الميزانية وزيادة الاقتراض، مما شكل ضغوطًا على الموازنات العامة (Afonso et al, 2021; Albassam, 2020a).

وعلى المستوى الاقتصادي، يعتبر الإنفاق العام من الأدوات المهمة لتأثيره الواسع على مستويات الطلب الكلي، والنمو، والتوزيع الاقتصادي. كما أنه أداة سياسية تفاوضية، وأداة لتحقيق التنمية بشتى اتجاهاتها (الباز، 2014؛ Schick, 2008).

وفي المملكة العربية السعودية، منذ العام 1970م، حرصت المملكة على وضع مخصصات مالية في ميزانياتها العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال رفع مستوى التنويع الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل العامة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وترافق معه تزايد في حجم الإنفاق العام كجزء من إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المتتالية. حيث وضعت المملكة عدة خطط خمسية متعاقبة ركزت فيها على التنمية بكافة مجالاتها وكجزء منها التنويع الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، أو الإيرادات العامة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، في الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن دراسات الخطيب (2014؛2015) وAlbassam (2015)، أشارت إلى أن التنويع الاقتصادي لم يتحقق بالشكل المطلوب؛ فقد ظل الاقتصاد السعودي يعاني من التذبذب وعدم الاستقرار في القطاعات غير النفطية، ويعتمد على النفط، مما يعزز التحديات الاقتصادية والمالية للمملكة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (1). وبحسب عبدالحميد (2018)، وخلال الفترة 2000-2015، شكلت الإيرادات النفطية في

المتوسط حوالي 89% من إجمالي الإيرادات العامة، وقرابة 88% للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السعودية.

جدول(1):

نسبة القطاع النفطي وغير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية (Albassam, 2015).

القطاع كنسبة من GDP	الفـــترة								
	1975-1970	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1995-1991	2000-1996	2005-2001	2010-2006	2013-2011
القطاع النفطي	58.02	56.59	48.38	25.14	36.00	34.28	39.72	49.12	48.22
القطاع غير النفطي	41.06	42.91	50.96	73.36	62.34	64.16	59.21	50.09	51.04

يلاحظ على الجدول (1) تراجع نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة مع انطلاق رؤية المملكة 2030 في العام 2016، حيث شكلت الإيرادات النفطية خلال الفترة 2016-2019 في المتوسط حوالي 64.7% من إجمالي الإيرادات العامة، وبلغ متوسط نسبة الصادرات النفطية قرابة 76.53% من إجمالي الصادرات. مع أنه ترافق مع انخفاض نسبة الصادرات النفطية والإيرادات النفطية تراجع أسعار النفط منذ العام 2015، وأيضًا تخفيض الإنتاج النفطي السعودي من 10.5 مليون برميل يوميًا في العام 2016 وصولًا إلى 9.8 مليون برميل يوميًا في العام 2019. وانخفضت نسبة القطاع النفطي إلى 42.93%، وارتفعت نسبة القطاع غير النفطي إلى 56.40% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة 2016- 2019 (General Authority of Statistics, 2021).

ونظرًا لتذبذب أسعار النفط العالمية، ومحدودية الموارد المتاحة للإنفاق العام؛ فقد سعت الحكومات نحو تعزيز كفاءة الإنفاق العام؛ لتحقيق الاستدامة، والاستغلال الأمثل للموارد (الباز، 2014). ففي رؤية المملكة 2030، تزايد الاهتمام بكفاءة الإنفاق العام؛ من أجل تحقيق أعلى مستويات للتنمية؛ حيث أصبحت كفاءة الإنفاق العام ركيزة مهمة، ضمن برنامج الاستدامة المالية (برنامج تحقيق التوازن المالي سابقًا)؛ لتحقيق اقتصاد قوي، ومستدام، وظهرت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، من أجل تعزيز كفاءة وفاعلية الإنفاق العام، لتحقيق وفورات قرابة 220 مليار ريال في العام 2030 بنسبة اختلاف 15% صعودًا وهبوطًا (Ministry of Finance, 2018).

كما أُنشئ المركز الوطني لإدارة الدين، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية لتعزيز الضبط المالي وتطوير المالية العامة في المملكة. وقد ظهرت النتائج الإيجابية لبرنامج الاستدامة المالية من خلال خفض نسب العجز، من 15.8% في عام 2015 إلى 2.3% في العام 2021 (Vision 2030, 2024, Sep 9). ويرى Mullard (2005)، ضرورة تعدد مستويات تحليل قرارات الإنفاق العام بحيث تكون على مستوى الإنفاق العام الإجمالي، وأيضًا تجميع قرارات إنفاق البرامج على المستوى الجزئي أو البرامجي، وهو ما تعززه رؤية المملكة 2030م.

مشكلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الحالية توضيح علاقة الإنفاق العام بالتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- ما مستوى كفاءة وفاعلية الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

وتتفرع من مشكلة الدراسة عدد من الأسئلة الفرعية هي:

- ما مستوى تحقيق الإنفاق العام للتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
- ما مستوى تحقيق الإنفاق العام لتنويع مصادر الدخل أو الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية؟
- ما مستوى تحقيق الإنفاق العام لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

يرتبط التخطيط المالي ارتباطًا وثيقًا بكفاءة وفاعلية الإنفاق العام، لدوره في تحديد الموارد اللازمة للإنفاق واستشراف المستقبل بخصوصها، مما يعزز الاستخدام الأمثل للموارد، والسعي للمحافظة على استدامتها (البسام، 2018)، وهو ما أكد عليه تقرير الأمم المتحدة (United Nations, 2000). وتحاشيًا للأزمات المالية التي قد تنتج عن ضعف كفاءة الإنفاق العام، تظهر أهمية دراسة كفاءة الإنفاق العام لتعزيز التخطيط المالي الحكومي في المملكة العربية السعودية بهدف تحقيق مستويات تنمية اقتصادية عالية ضمن رؤية المملكة 2030. إضافة إلى رفد المكتبة العربية التي تعاني من قصور في هذه النوعية من الدراسات.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى كفاءة وفاعلية الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحديد مستوى تحقيق الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية لعناصر التنمية الاقتصادية (التنويع الاقتصادي، تنويع مصادر الدخل أو الإيرادات العامة،

وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي). كما هدفت الدراسة إلى تقديم توصيات لصانع القرار لتعزيز كفاءة وفاعلية الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري:

الإنفاق العام:

يُعد الإنفاق العام أداة مهمة في السياسة المالية، فيعكس مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد ويؤثر على الطلب الكلي والنمو والتشغيل والدخل القومي (المعموري، 2017). فعبر التاريخ، تطور دور الدولة من مجرد مراقب إلى مشارك فعال في تجنب الأزمات الاقتصادية والمحافظة على توازن الأداء الاقتصادي، مما زاد من أهمية النفقات العامة (Albassam, 2020b).

وقد بدأ الاهتمام بالنفقات العامة في ألمانيا مع الكاميرالستيين الذين سعوا لتنظيم الإدارات المالية لخدمة الحكومات الملكية، وتطورت في بريطانيا وإيطاليا (Premchand, 1994; Spicer, 1998). ومنذ القرن العشرين، برزت الحاجة لتدخل الحكومة بشكل أكبر في الاقتصاد بسبب الأزمات في الاقتصاد وأبرزها الكساد الكبير وأزمة 2008، مما دفع نحو الاعتماد على الإنفاق الحكومي كأداة لتحفيز السوق والحفاظ على التوازن الاقتصادي (Eigner & Umlauft, 2015; Shafritz & Hyde, 2017).

ويظهر الإنفاق العام كأداة حيوية للتحفيز الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، خاصة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية أو التي لديها مصادر دخل محدودة. وقد ظهرت عدد من النظريات الاقتصادية المختلفة التي ناقشت النفقات العامة، حيث قسمها Premchand (1994)، لتشمل نظريات المنفعة الحدية، ونظريات السلع العامة، ونظريات الاختيار العام، والنظريات الوضعية.

فبالنسبة لنظريات المنفعة الحدية، فقد بدأت مع Hawtrey وتطورت مع Pigou (1947)، وLewis (1952)، وتُركز على تحقيق التوازن المثالي بين أوجه الإنفاق الحكومي بحيث تتساوى المنافع الحدية لكل نوع من الإنفاق، مما يساهم في رفاهية المجتمع، وعند تطبيقها تظهر تحديات قياس منافع وتكاليف الفرص البديلة بدقة (Premchand, 1994).

وأما نظريات السلع العامة، فتركز على كيفية توفير السلع التي لا يمكن استبعاد الأشخاص من استهلاكها والتي يستفيد منها الجميع بالتساوي. وطورها Samuelson (1955)، وMusgrave، حيث تمارس الحكومة دورًا حيويًا في توفير هذه السلع؛ لعدم قدرة السوق على توفيرها بكفاءة (Premchand, 1994).

وفيما يتعلق بنظريات الاختيار العام، التي تناولت تأثير العمليات السياسية في قرارات الإنفاق العام، فقد أكد Downs (1957)، على أن الحكومات تستجيب لرغبات الناخبين في تخصيص الموارد لتعظيم فرصها الانتخابية؛ حيث تؤثر المفاوضات السياسية والتفضيلات العامة في تخصيص الموارد (Premchand, 1994).

وأما النظريات الوضعية، فتناولت النمو التجريبي للنفقات العامة لتوضيح أسباب الزيادة فيها وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية. فمثلًا، تناولت نظريات Wagner وPeacock & Wiseman، تزايد النفقات العامة مع النمو الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية، وصعوبة العودة لمستويات إنفاق أقل بعد الأزمات (Premchand, 1994).

كفاءة وفاعلية الإنفاق العام:

أكد "William F. Willoughby" ، عام 1918، على أهمية الكفاءة في إدارة الموازنة العامة، مشيرًا إلى ضرورة الإصلاحات المستندة على أساليب حديثة في الإدارة المالية، لضمان كفاءة إدارية وتنفيذية في الموازنات العامة (Shafritz & Hyde, 2017). ويُفهم من منظوره هذا الاهتمام بكفاءة النفقات العامة لتحقيق التنمية، باعتبارها ضرورة حيوية لاستمرارية الحكومة، وينطبق عليها وصف Aaron Wildavsky (1961) بأنها "دم الحياة للحكومة" (P. 184).

ويجادل Schick (1999)، بتجاوز مجرد تطبيق الإجراءات الصحيحة عند وضع الموازنات العامة، والسعي لتحقيق نتائج السياسة العامة بكفاءة وفاعلية، مستندًا إلى مفهوم إدارة الإنفاق العام (Public Expenditure Management - PEM)، من خلال الانضباط المالي الإجمالي، والكفاءة التخصيصية في توزيع الموارد، والكفاءة التشغيلية في أداء المؤسسات الحكومية.

ويشدد Schick على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لضمان فعالية تحقيق أهداف الحكومة، خاصة في البلدان النامية التي قد تملك أنظمة سليمة للإدارة المالية، ولكنها تفشل في تخصيص الموارد، بما يتناسب مع الأولويات الإستراتيجية.

ويميز المحللون بين كفاءة المدخلات والمخرجات، حيث تركز كفاءة المخرجات على الاستغلال الأمثل للموارد لتعظيم المخرجات، بينما تعني كفاءة المدخلات تقليل الموارد المستخدمة لتحقيق مخرجات محددة. وتُقاس الكفاءة عبر العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات (الباز، 2014، المعموري، 2017؛ Gupta & Verhoeven, 2001). كما تؤثر الكفاءة الفنية والكفاءة الإنتاجية على التوسع المستقبلي في الإنفاق العام (المعموري، 2017).

وتركز الأدبيات على كفاءة القطاع العام، من خلال كفاءة الإنفاق الحكومي، وتظهر اختلافات كبيرة بين الحكومات، مما يشير إلى أن هناك مجالًا لتحسينها، على سبيل المثال (Afonso & Alves, 2023; Afonso & Aubyn, 2005; Afonso et al., 2003; Afonso et al., 2010; Afonso & Kazemi, 2017; Curristine et al., 2007; Fadic et al., 2019; Lewis, & Fall, 2017; Olanubi, & Olanubi, 2022).

العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية الإنفاق العام:

1- حجم الحكومة: فالعلاقة بين حجم الحكومة وكفاءة الإنفاق العام تختلف بين الدراسات. فالحكومات الصغيرة، التي لا يتجاوز إنفاقها العام 40% من الناتج المحلي الإجمالي، تميل إلى أن تكون أكثر كفاءة في الإنفاق العام (Afonso et al., 2003; Bercker, 2008; Di Matteo, 2013)، رغم تركيز البعض على كفاءة الإدارة ذاتها (Angelopoulos et al., 2008).

2- الإنفاق على القطاعات المختلفة: يوجد تباين في الآراء حول تأثير حجم الإنفاق في قطاع معين على مستوى كفاءته. فقد ظهرت العلاقة عكسية بين الحجم والكفاءة (Gupta & Verhoeven, 2001)، كما ظهرت علاقة طردية، خاصة في الدول النامية، حيث لم تصل مستويات الإنفاق بعد إلى النقطة المثالية للتأثير الإيجابي على التنمية (Evans et al., 2000).

3- درجة الحوكمة في المؤسسات الحكومية: تؤثر ممارسات الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات بشكل مباشر على كفاءة الإنفاق العام. فالفساد وضعف الرقابة يقللان من كفاءة الإنفاق، بينما تعزز الحوكمة الجيدة الكفاءة (Hwang & Akdede, 2011; Rajkumar & Swaroop, 2008).

4- مصادر تمويل الإنفاق العام: فالحكومات التي تعتمد على المنح والمساعدات تميل إلى الكفاءة بشكل أعلى من تلك التي تعتمد على إيرادات الموارد الطبيعية (Collier, 2006). كما أن التمويل القائم على الضرائب يميل إلى تعزيز الكفاءة لخضوعه لرقابة شعبية أكبر (Herrera & Pang, 2005).

5- الأنظمة السياسية والإدارية: يؤثر الاستقرار السياسي والحريات المدنية على كفاءة الإنفاق. فالاستقرار يعزز كفاءة الإنفاق بتقليل المخاطر وتحسين الاستقرار الاقتصادي، بينما الزيادة في الحريات قد تقلل الكفاءة إذا ما تزامنت مع ضعف في الإدارة الحكومية (Chan & Karim, 2012).

التنمية الاقتصادية:

هي عملية متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي لتشمل تحولات هيكلية وتكنولوجية واسعة النطاق تؤثر في البنية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للمجتمعات. وقد وصفها Adelman (2000)، بأنها تشمل تطورًا في أنماط الإنتاج وتقدمًا تقنيًا وتحديثًا مؤسساتيًا يصاحبه تحسين ملحوظ في رفاهية الإنسان. وتتطلب التنمية الاقتصادية نموًا ذاتيًا مستدامًا يرافقه تغيير في البنية الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، وارتفاع في مستويات التعليم والمهارات العمالية، وتحسينات في الرفاهية العامة، وكذلك تطورات في السياسة والثقافة.

ومن هذا المنطلق، يميز العلماء بين التنمية والنمو الاقتصادي، حيث يُعتبر النمو الاقتصادي أحد العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية لكنه لا يغطي كل جوانبها، ولكن يمكنه التعبير عنها بشكل عام. كما

أوضح Kuznets وغيره من الاقتصاديين، أن التنمية تشمل أيضًا التطورات الهيكلية والتحديثات المؤسسية التي تحقق تحسينات مستدامة في جودة حياة السكان (Lee, 2020). بالإضافة إلى ذلك، تضمن التنمية الاقتصادية تحقيق توزيع أفضل للدخل وتقليل الفقر والبطالة (World Development Report, 1991)، وهي جوانب قد لا تُغطى بالضرورة بمقاييس النمو الاقتصادي القياسية.

المكونات الأساسية للتنمية الاقتصادية:

قدم "Lee" (2020)، ثلاثة عناصر أساسية للتنمية الاقتصادية ، هي:

1. النمو الاقتصادي: ويُعد العمود الفقري للتنمية، ويُقاس بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الدخل القومي الإجمالي (GNI)، وتنبع أهميته من كونه يوفر الموارد اللازمة لتحقيق تحسينات في البنية التحتية، والخدمات العامة، ومستويات المعيشة. ومع ذلك، وكما أشار Seers (1969)، لا يمكن اعتبار النمو الاقتصادي بمفرده مؤشرًا كافيًا للتنمية الناجحة، فهو يحتاج لأن يتماشى مع تحسينات في جوانب أخرى.
2. توزيع الثروة: أي كيفية توزيع الموارد والثروة داخل المجتمع. فالتوزيع العادل للثروة يساعد في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ويعزز الاستقرار والتنمية المستدامة. ويُقاس عبر مؤشرات مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعامل جيني، الذي يعكس مستوى الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع (European Commission, 2010; Lee, 2020).
3. الابتكار التقني: ويعتبر محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية، حيث يُمكّن الشركات والمجتمعات من تحسين فعالية الإنتاج وتقديم منتجات وخدمات جديدة. فالتحولات التقنية تسمح بتحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، وفتح فرص جديدة للنمو والتنمية. كما أن الابتكارات قد تأتي عبر تطوير تقنيات قائمة أو ابتكار تقنيات جديدة تمامًا (Lee, 2020).

مداخل ونظريات التنمية الاقتصادية:

المداخل الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية:

قسم Todaro & Smith (2015) الأدبيات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أربعة مداخل أو مدارس فكرية رئيسة، بل وأحيانًا متنافسة، مستخدمًا المسار التاريخي لمناقشة تطورها، كما يلي:

أولًا: مراحل النمو الاقتصادي الخطية "linear-stages-of-growth ":

ويعتمد هذا المدخل، الذي برز خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين كما صاغه "Walt W. Rostow"، على فكرة أن التنمية تتبع مراحل محددة تبدأ من المجتمع التقليدي وتمر بعدة مراحل حتى تصل إلى عصر الاستهلاك الكبير.

ويُعتقد أن هذا المسار يوفر للدول النامية نموذجًا يمكن اتباعه لتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة والمستدامة (Cairncross, 1961; Nafziger, 2012; Todaro & Smith, 2015). ويشير نموذج Harrod-Domar، المبني على مساهمات "Rostow "، إلى أهمية الاستثمار في رأس المال كمحرك للنمو الاقتصادي. ويتنبأ هذا النموذج بأن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على نسبة الادخار وكفاءة الاستثمار. ويتطلب نموًا مستمرًا في الاستثمار لدفع عجلة النمو الاقتصادي، ولكنه يفترض ثبات التقنية وتوازنًا بين العرض والطلب (Meier, 2005; Nafziger, 2012; Todaro & Smith, 2015).

وقد وجهت انتقادات عدة لهذه المدرسة، أهمها: الافتراضات الثابتة، حيث تفترض نماذج مثل Harrod-Domar ثبات التقنية وتجاهل الديناميكيات الاقتصادية الأخرى التي قد تؤثر على النمو. وقد لا تتطابق الظروف في الدول النامية مع تلك التي في الدول المتقدمة، مما يجعل تطبيق هذه النظريات صعبًا وأحيانًا غير فعّال. بالإضافة إلى فقدان بعض العوامل المكملة في الدول النامية، كالنقص في الكفاءات الإدارية والمهارات العمالية وقدرات التخطيط، بوصفها عوامل حاسمة لنجاح مشاريع التنمية (Todaro & Smith, 2015).

ثانيًا: نظريات التغيير الهيكلي "structural change ":

رغم ظهور هذه النظريات منذ فترة الخمسينيات، فإنه خلال فترة السبعينيات تم إلى حد كبير استبدال مدخل المراحل الخطية بمدرستين متنافستين ركزتا على فهم عمليات التغيير الهيكلي التي يجب أن تمر بها الدول النامية لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام. وقد ركزت المدرسة الأولى على نظريات وأنماط التغيير الهيكلي، مثل نموذج فائض العمالة في القطاعين الزراعي والصناعي لـ"W. Arthur Lewis"، المعدل والموسع بواسطة "John Fei" و "Gustav Ranis"، وركزت المدرسة الثانية على أنماط التنمية من خلال عدد من المراحل التي تمضي فيها المجتمعات للوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة، ويعتبر نموذج أنماط التنمية لـ "Hollis B. Chenery" من أبرز نماذج هذه المدرسة (Nafziger, 2012; Todaro & Smith, 2015).

وبالنسبة لنموذج "Lewis" لفائض العمالة في القطاعين فيقترح أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، فالقطاع الأول هو القطاع الريفي التقليدي، ويكون مكتظا بالسكان، ويقوم على زراعة الكفاف، ويتميز بانعدام الإنتاجية الحدية للأيدي العاملة. ويصنف "Lewis" ذلك بكونه فائض الأيدي العاملة، والذي يمكن سحبه من القطاع الزراعي التقليدي دون أي خسارة في الإنتاج.

ويتمثل القطاع الثاني في قطاع صناعي حضري حديث، ذي إنتاجية عالية، فيتم تحويل الأيدي العاملة الفائضة تدريجيًا إلى هذا القطاع من القطاع الريفي التقليدي. وينصب التركيز الأساسي للنموذج على كل من عملية نقل الأيدي العاملة ونمو الإنتاج والتوظيف في القطاع الحديث. ويتم تحقيق ذلك من

خلال التوسع في الإنتاج. ويتم تحديد السرعة التي يحدث بها هذا التوسع من خلال معدل الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الحديث.

ويفترض "Lewis" في هذا النموذج أن الرأسماليين يعيدون استثمار جميع أرباحهم، الأمر الذي يجعل هذا الاستثمار ممكنًا من خلال زيادة أرباح القطاع الحديث على الأجور، كما افترض "Lewis" ثباتا مرنا لمستوى الأجور في القطاع الصناعي الحضري، وتكون أعلى من متوسط مستوى الأجور الثابت في القطاع الزراعي التقليدي (Nafziger, 2012; Todaro & Smith, 2015)..

وقد واجهت هذه الفكرة انتقادات أبرزها أن هذه الافتراضات لم تعكس بالضرورة الواقع المؤسسي والاقتصادي للدول النامية المعاصرة، حيث يُظهر الواقع ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي مع زيادة البطالة، مما يشير إلى ضعف استغلال تراكم رأس المال في زيادة فرص العمل (Nafziger, 2012; Todaro & Smith, 2015).

وبالنسبة لمدرسة أنماط التنمية فقد قسمت عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل تمضي فيها المجتمعات لتصل في النهاية إلى التنمية الاقتصادية التي تستهدفها. حيث يركز تحليل التغيير الهيكلي على العملية المتسلسلة التي يتم من خلالها تحويل الهيكل الاقتصادي والصناعي والمؤسسي للاقتصادات الأقل نموًا بمرور الوقت، وذلك بالسماح للصناعات الجديدة باستبدال الزراعة التقليدية كمحرك للنمو الاقتصادي.

وعلى عكس نموذج "Lewis " المنظور الأصلي لمراحل للتنمية، ينظر محللو أنماط التنمية إلى زيادة المدخرات والاستثمار على أنها شروط ضرورية، ولكنها ليست كافية لتحقيق النمو الاقتصادي. وإلى جانب تراكم رأس المال بنوعيه المادي والبشري، فهناك حاجة أيضًا إلى مجموعة من التغييرات المترابطة في الهيكل الاقتصادي للدولة للانتقال من نظام اقتصادي تقليدي إلى نظام اقتصادي حديث. وتشمل هذه التغييرات الهيكلية جميع الوظائف الاقتصادية تقريبًا، بما في ذلك التحولات في الإنتاج والتغيرات في مكونات الطلب الاستهلاكي، والتجارة الدولية، واستخدام الموارد، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل التحضر، ونمو وتوزيع السكان داخل الدولة (Todaro & Smith, 2015).

ومن أشهر نماذج التغيير الهيكلي في أنماط التنمية هو النموذج التجريبي لـ "Hollis B. Chenery" وزملائه الذين درسوا أنماط التنمية في العديد من البلدان النامية خلال فترة ما بعد الحرب. وقد اعتمد هذا المدخل أيضًا على دراسات "Simon Kuznets" حول النمو الاقتصادي الحديث للبلدان المتقدمة. وقد أدت دراساتهم التجريبية للبلدان ذات المستويات المختلفة من دخل الفرد إلى تحديد العديد من السمات المميزة لعملية التنمية. وشملت تلك السمات التحول من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، والتراكم المطرد لرأس المال المادي والبشري، والتغير في طلبات المستهلكين من التركيز على الغذاء والضروريات الأساسية إلى

الرغبات في السلع والخدمات المصنَّعة المتنوعة، ونمو المدن والصناعات الحضرية مع هجرة الناس من المناطق الريفية، والانخفاض في حجم الأسرة والنمو السكاني الإجمالي (Todaro & Smith, 2015)..

ثالثًا: مدرسة التبعية "dependency ":

وقد ظهرت خلال فترة السبعينيات، وتناولت العلاقات من منظور نقدي بين الدول المتقدمة التي استفادت من الأخرى النامية وتركتها في حالة تبعية. وتركز نظريات التبعية على ديناميكيات القوة بين "المركز" و"المحيط"، حيث تهيمن الدول المتقدمة "المركز"، وتستغل الموارد، والعمالة الرخيصة في الدول النامية "المحيط"، مما يعزز حالة التخلف والاعتماد الاقتصادي، ويعيق التنمية الذاتية في الدول النامية (Furtado, 1973; Nafziger, 2012; Todaro, & Smith, 2015).

وقد تلقت هذه النظرية انتقادات مثل عدم قدرتها على تقديم بديل واضح، أو إستراتيجيات عملية للتنمية. كما أن البعض يرى عدم نجاح التجارب الاقتصادية للدول التي اعتمدت سياسات متأثرة بنظريات التبعية، مما يطرح تساؤلات حول فعالية هذه النظرية في الواقع العملي (Nafziger, 2012; Todaro & Smith, 2015).

رابعًا مدارس الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة "neoclassical counterrevolution ":

وقد سادت في الثمانينيات والتسعينيات، واضعة اللوم على التدخل الحكومي المفرط في فشل التطور الاقتصادي للدول النامية، وركزت على الأسواق الحرة والاقتصادات المفتوحة وخصخصة المؤسسات العامة (Todaro & Smith, 2015).

ويزعم أنصار هذه المدرسة أن النمو الاقتصادي سيتحقق من خلال تحفيز الكفاءة الاقتصادية والابتكار، وأن نماذج مثل: كوريا الجنوبية، وتايوان، اللتين ركزتا على الصادرات، والتجارة الحرة، تُعتبران أمثلة ناجحة (Nafziger, 2012).

ومع ذلك، تواجه هذه النظرية انتقادات بخصوص تخفيض الإنفاق الحكومي الذي قد يؤدي إلى ركود اقتصادي، وتزايد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الآثار الضارة للخصخصة وتقليل التدخل الحكومي على بعض القطاعات الاقتصادية في ظل افتقار الدول النامية لقواعد قوية للحوكمة والشفافية (Nafziger, 2012).

وتتضمن الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة ثلاثة مداخل هي: مدخل الأسواق الحرة " free-market"، ومدخل الاختيار العام "public-choice"، ومدخل صداقة السوق "market-friendly".

فأنصار مدخل الأسواق الحرة، يجادلون بأن الأسواق فعالة في الدول النامية في تخصيص الموارد والاستثمار في الأنشطة الجديدة، وأي عيوب فيها فإنها تكون محدودة التأثير، وأن التدخل الحكومي يشوه الأسواق ويؤدي إلى نتائج عكسية (Todaro & Smith, 2015).

وبالنسبة لنظرية الاختيار العام، فتفترض أن الحكومات غير فعالة وتعمل فقط من منظور المصلحة الذاتية، كما أن السياسيين، والبيروقراطيين يستخدمون سلطاتهم؛ لتحقيق أهدافهم الأنانية، بما ينتج عنه سوء تخصيص الموارد، وانخفاض الحريات الفردية، وأن الحكومة الأصغر هي الأفضل (Todaro & Smith, 2015). وأما مدخل صداقة السوق، فيعترف بوجود عيوب في أسواق الدول النامية، ويؤكد على دور الحكومات في تسهيل عمل الأسواق من خلال تدخلات غير انتقائية وصديقة للسوق. ويعترف هذا المدخل بظواهر مثل المعلومات المفقودة والمؤثرات الخارجية ووفورات الحجم في الإنتاج، مما نتج عنه ظهور نظريات أحدث مثل نظرية النمو الداخلي ونظرية فشل التنسيق (Todaro & Smith, 2015).

ورغم تركيز الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة على رفع كفاءة الاقتصاد من خلال التخصيص الأمثل للموارد، فإنها تتجاهل عدة أمور أبرزها: العدالة الاجتماعية، ودور الدولة في تحسين التوزيع، واختلاف بنية وتنظيم الأسواق بين الدول، وتتجاهل الأبعاد الاجتماعية، مما يجعل "اليد الخفية" تزيد غنى الأغنياء بينما تفشل في تحسين مستوى معيشة الفقراء (Todaro & Smith, 2015).

نظريات التنمية الاقتصادية المعاصرة:

ظهرت بعض النظريات المعاصرة لمعالجة الفجوات في النظريات الكلاسيكية، ومن أبرزها نظرية النمو الداخلي "Endogenous Growth Theory "، ونظرية فشل التنسيق "Coordination Failure " (Dang & Sui Pheng, 2015). كما ظهرت مؤخرًا النظرية العامة، والعامة الجديدة في التنمية الاقتصادية.

فبالنسبة لنظرية النمو الداخلي، فقد ظهرت كرد فعل على القيود المفروضة على نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، التي افترضت تنافسية الأسواق وثبات التقدم التقني الخارج عن الاقتصاد كعامل أساسي للنمو المستدام (Mankiw et al., 1992; Nafziger, 2012) ، وتم تطوير نظرية النمو الداخلي من قبل اقتصاديين مثل "Paul Romer" (Romer, 1986) و"Robert Lucas" (Lucas, 1988). وتركز النظرية على دفع النمو الاقتصادي بعوامل داخلية مثل تراكم رأس المال البشري والابتكار والآثار غير المباشرة للمعرفة، وتفترض إمكانية زيادة العوائد بشكل واسع. وتَعتبر هذه النظريةُ المعرفةَ والابتكارَ التكنولوجي عواملَ رئيسة في دفع النمو الاقتصادي. وتم انتقاد هذه النظرية بكونها توسعًا لنظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، وأنها فشلت في مناقشة تأثير التغيرات في الحوافز أو المؤسسات على النمو الاقتصادي (Nafziger, 2012; Pack, 1994).

أما نظرية فشل التنسيق، فتستند إلى فكرة فشل السوق في تحقيق التنسيق بين الأنشطة التكميلية، مما يؤدي إلى توازن أدنى من الممكن تحقيقه (Hoff & Stiglitz, 2000). ويمتد تاريخها لأكثر من نصف قرن، وركزت على دور الحكومة في حل مشكلات التنسيق من خلال برامج استثمارية ضخمة بقيادة حكومية، وقد أظهرت مؤخرًا أهمية التكامل بين الظروف الضرورية لتحقيق التنمية الناجحة (Glăvan,

(Rodriguez-Clare, 2005; 2008). وتقدم النظرية دروسًا لصانعي السياسات حول أهمية التدخل الحكومي الانتقائي لإعادة التناغم بين الأطراف المتعددة في الاقتصاد، ولكنها انتُقدت لتشديدها المفرط على دور الحكومة، بالإضافة إلى إمكانية اختيار سياسات سيئة (Hoff & Stiglitz, 2000; Killick, 1976).

وفيما يتعلق بالنظرية العامة، والعامة الجديدة في التنمية الاقتصادية، فقد اعتبرتا أن النظريات التقليدية للتنمية الاقتصادية تمتلك نقاط ضعف متعددة، تتعلق بالفشل في تقديم تفسير شامل للعملية المعقدة للتنمية الاقتصادية، لاعتمادها مدخلًا خطيًا يُغفِل التفاعلات الديناميكية بين الوكلاء الاقتصاديين (Jwa, 2017; Lee, 2020). وبناءً عليه ظهرت النظرية العامة للتنمية الاقتصادية، والتي صاغها "Sung-Hee Jwa" (Jwa, 2017). وتشرح هذه النظرية التنمية الاقتصادية من خلال التنسيق التعاوني بين الشركات والأسواق والحكومة، والذي أسمته بـ"الثالوث المقدس" (Jwa, 2017).

وتعتمد النظرية على حالات تجريبية مثل كوريا الجنوبية، وتؤكد على مصطلح "التمييز الاقتصادي" الذي يوفر حوافز انتقائية لأصحاب الأداء العالي (Jwa, 2017). كما تعتقد النظرية أن سياسات المساواة تؤدي إلى الركود الاقتصادي، وأن التنمية تتطلب التعاون بين المؤسسات الثلاث (Jwa, 2017).

وتم انتقاد هذه النظرية بأنها لا تحدد التنمية الاقتصادية بوضوح، وتعتبر النمو الاقتصادي المستدام كافيًا لتحقيق التنمية، وهو ما لا يكون صحيحًا دائمًا؛ ولا تعتبر سياسات المساواة عائقا للنمو؛ كما يغيب التنسيق التعاوني في الدول النامية (Lee, 2020).

وفي محاولة لسد الفجوات في النظرية العامة الآنف ذكرها، ظهرت النظرية العامة الجديدة للتنمية الاقتصادية، التي قدمها Yong-Shik Lee (Lee, 2020). والتي تركز على التوازن بين النمو والتوزيع والابتكار، ودور الحكومة في سد الفجوات الناجمة عن إخفاقات السوق، وتقديم الدعم لرواد الأعمال، وتعتبر التنسيق التعاوني ضروريا لتحقيق الاستدامة، إلى جانب وجود الأطر التنظيمية، والتصميم الجيد، والامتثال، وجودة التنفيذ لدعم التنمية الاقتصادية (Lee, 2020).

التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية إنتاج متزايد في عدد ونسبة المخرجات الاقتصادية المنتجة، ويمكن أن يشمل تنويع الصادرات، وتنويع مصادر الدخل، وتنويع المنتجات والممارسات ضمن النشاط الاقتصادي (UNFCCC, 2009)؛ لتحقيق استقرار نسبي ودائم في الاقتصاد، وتخفيف تأثير الأزمات الاقتصادية، والمساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز دور القطاع الخاص (البسام، 2019؛ القرعان، 2013؛ Hertog, 2010). ويوصف أيضًا بالتعقيد الاقتصادي (Alsweilem, 2015). ويهدف التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، مثل النفط، من خلال تطوير القطاعات غير النفطية، وتعزيز دور

القطاع الخاص في التنمية (مرزوك، وحمزة، 2014)، والاعتماد على الميزة النسبية للدولة لتطوير قطاعات غير نفطية (غيلان، 2008).

ويساعد التنويع الاقتصادي في حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الأساسية، وخلق فرص عمل جديدة، والاستعداد لنضوب الموارد الطبيعية (Ross, 2017)، إضافة إلى حماية الاقتصاد من الصدمات الاقتصادية، وتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر (Usman & Landry, 2021). كما أن زيادة تنوع الصادرات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بسبب الاستخدام الأفضل للموارد (Feenstra & Kee, 2008).

ويُعتبر تنويع الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى الزيادة في عدد القطاعات الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد، وتنويع الصادرات، أي توسيع سلة الصادرات وتنوع الشركاء التجاريين، والتنويع المالي، من التصورات الشائعة للتنويع الاقتصادي (McMillan & Rodrik, 2011; Papageorgiou & Spatafora, 2013; Usman & Landry, 2021).

وتتعدد مقاييس التنويع الاقتصادي، مثل: مؤشر ثيل لقياس تنويع الصادرات، وإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية لتقييم التنويع المالي (Usman & Landry, 2021). واستخدمت دراسة Albassam (2015)، مؤشرًا مركبًا لقياس التنويع الاقتصادي في السعودية يتضمن حصة القطاع النفطي والقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة النفط من الصادرات، وإيرادات النفط من إجمالي إيرادات الحكومة.

ويقيس التعقيد الاقتصادي مستوى التنويع الاقتصادي، ويفسر الاختلافات في مستوى دخل البلدان، ويتنبأ بالنمو الاقتصادي في المستقبل. كما أن تحقيق التعقيد الاقتصادي ليس أمرًا بسيطًا، لكن البلدان التي تحققه تميل إلى جني ثمار مهمة (Hausmann et al, 2014).

وقد اعتمدت الدراسة الحالية على مؤشر التعقيد الاقتصادي "Economic Complexity Index ECI"، والصادر من كلية جون كينيدي للسياسات العامة في جامعة هارفارد الأمريكية. حيث يعتمد هذا المؤشر في تصنيفه للدول على أساس التنوع والتعقيد في سلة صادرات الدول. ومن ثم فالبلدان ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع تعتبر موطنا للقدرات المتخصصة والمتطورة، بحيث تكون قادرة على إنتاج مجموعة متنوعة للغاية من المنتجات المعقدة.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فبحسب الإسكوا (ESCWA) يركز التنويع الاقتصادي على تقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير القطاع غير النفطي والصادرات غير النفطية والإيرادات غير النفطية (Banafea & Ibnrubbian, 2018). وفي المملكة العربية السعودية، رغم الإنفاق الكبير على خطط التنمية، فإن التنويع الاقتصادي لم يتحقق بالشكل المطلوب حتى الفترة الأخيرة، حيث أظهرت الدراسات نجاحًا نسبيًا قبل رؤية المملكة 2030 (الخطيب، 2014؛ 2015؛ Albassam, 2015)، وتحسنًا ملحوظًا بعدها (Ross, 2019).

التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل أو الإيرادات العامة:

إن تنويع مصادر الدخل أو الإيرادات العامة، أو التنويع المالي "Fiscal Diversification" (Usman & Landry, 2021). يُعنى بتوليد الدخل من مصادر متنوعة بدلًا من الاعتماد على مصدر واحد (Park & Park, 2018).

ويساعد تنويع الإيرادات العامة على تقليل مخاطر التقلبات المرتبطة بالاعتماد على مصدر دخل واحد مثل إيرادات الموارد الطبيعية كالنفط (Darshini & Karnam, 2023; Jordan & Wagner, 2008; Moor, 2004)؛ ويعزز القدرة على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاحتياجات المجتمعية المختلفة، مما يساعد في توفير الخدمات العامة بشكل مستدام (Afonso, 2013; Park & Park, 2018)؛ ويزيد من المرونة المالية والشفافية والفعالية في الإنفاق العام بتخصيص الموارد بكفاءة واستجابة أفضل للأزمات، ودفع التنمية الاقتصادية (Cheng & Yang, 2018; Ryu, 2013; Viall et al., 2021)؛ ويعزز العدالة الاجتماعية بتوزيع أكثر عدالة للعبء الضريبي (Carroll & Johnson, 2010; Hendrick, 2002).

ويمكن أن يتضمن تنويع الإيرادات العامة إستراتيجيتين رئيسيتين هما:

- إستراتيجية الجباية: وتشمل الضرائب والرسوم والغرامات. وأبرزها الضرائب، والتي يجب أن تتمتع بخصائص الكفاية، والعدالة، وسهولة التحصيل، والشفافية، والكفاءة الاقتصادية (Brunori, 2011; Mikesell, 2011).
- إستراتيجية الاستثمار: وتشمل استثمار الحكومة لفوائض الإيرادات في الداخل والخارج، مثل صناديق الثروة السيادية التي تؤثر إيجابا على الاستقرار المالي والاقتصادي (المنيف، 2021؛ Bagattini, 2011; Coutiho et al., 2013; Sugawara, 2014).

ويتم قياس تنويع الإيرادات العامة من خلال قياس الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، وإيرادات الموارد الطبيعية، والمساعدات والمنح من المنظمات الدولية والدول المانحة، والاقتراض من مصادر محلية أو دولية (Crivelli & Gupta, 2014; Gnangnon, 2020; Gnangnon & Brun, 2019; Hillman, 2009; Rahman et al., 2022).

وقد أدركت المملكة العربية السعودية الحاجة لاستدامة الإيرادات العامة من خلال تنويعها؛ سعيًا للتنمية الاقتصادية والمستدامة. ولتحقيق ذلك، اتخذت الحكومة إجراءات مثل استحداث ضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، والضريبة الانتقائية، وتعزيز دور صندوق الاستثمارات العامة، وتطوير القطاعات غير النفطية؛ بهدف تعزيز استقرار ومرونة الاقتصاد (Faheem et al., 2021).

ويمارس صندوق الاستثمارات العامة دورًا رئيسًا في هذا السياق، حيث يستثمر أمواله وفقًا لأفضل المعايير لدعم التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل في المملكة (Bureau of Experts at the Council of

(Ministers, 2019; Roll, 2019)، حيث يضع اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط أمام تحديات كبيرة في المستقبل. ووفقًا لمنظمة "Carbon Tracker"، فقد تنخفض إيرادات النفط والغاز بنسبة 44% خلال العقدين المقبلين بسبب انخفاض الأسعار (Coffin et al., 2021). كما تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى انكماش صافي الدخل السنوي بنسبة 26% حتى عام 2040 (IEA, 2018).

وستعتمد دراستنا الحالية على نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة "Non-Oil Revenues NOR"، كمؤشر على تنويع الإيرادات العامة (Guendouz & Ouassaf, 2020). حيث تعكس هذه النسبة مدى اعتماد الحكومة على الإيرادات غير النفطية.

التنمية الاقتصادية ومساهمة القطاع الخاص:

يشمل القطاع الخاص المنظمات التي تسعى لتحقيق الأرباح من خلال إنتاج السلع وتقديم الخدمات سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي (Di Bella et al., 2013).

ويعتبر القطاع الخاص مهمًا في تحقيق التنمية، حيث يساهم في النمو الاقتصادي، وتوليد الوظائف، وتخفيض الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية (OECD, 2007)؛ كما يخفف العبء على الحكومة من خلال مشاركته في تقديم السلع والخدمات، ويعزز الكفاءة الإنتاجية وجودة السلع والخدمات (المعاني، 2015؛ Hermes & Lensink, 2003)، ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستثمار وريادة الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل التصنيع، والخدمات، والبنية التحتية (Hart & Kalman, 2020)، ويخلق فرص العمل، ويعزز الابتكارن والإنتاجية (Said, 2019).

ولقياس مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، يتم استخدام عدة مؤشرات منها نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (Banafea & Ibnrubbian, 2018; Guendouz & Ouassaf, 2020)، ونسبة الائتمان للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (Pokharel, 2021; Tsaurai & Makina, 2018). كما تبرز أهمية عمليات البحث والتطوير في القطاع الخاص لزيادة حصته في إجمالي الناتج المحلي (Hart & Kalman, 2020). وستعتمد هذه الدراسة على النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي "Private Sector Share PSS"، كمؤشر لقياس مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في السعودية خلال الفترة من 1995-2021م.

لقد تطورت العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص في المملكة بشكل كبير، خاصة مع تبني رؤية المملكة 2030 (Faheem et al., 2021). وتضمنت هذه الجهود تخصيص قطاعات مثل الرعاية الصحية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في صناعات عدة، مثل: البناء والتمويل والسياحة والترفيه (Abaker et al., 2019; Alasiri & Mohammed, 2022; Al-Hanawi & Qattan, 2019; Rahman et al., 2022). وتسعى

الحكومة السعودية من خلال هذه السياسات إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

بما أن الإنفاق العام أداة مالية فعالة في السياسة الاقتصادية لتحفيز النمو الاقتصادي القوي والمستدام، فقد كشفت بعض الدراسات عن دوره في تنمية الاقتصاد ودفع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تطوير عمليات الميزانية وتعزيز إنفاق القطاع الخاص (Ahuja & Pandit, 2020; Ansari et al., 2021). ووفقًا لصندوق النقد الدولي، تتمتع البلدان المتقدمة بأعلى مستوى من الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن البلدان الأقل نموًا لديها أقل مستويات للإنفاق الحكومي (IMF, 2023).

وعلى المستوى النظري، هناك محاولتان رئيستان لإيضاح العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: الأولى هي "النظرية الكينزية" التي تؤكد أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي على نمو الاقتصادات. والثانية هي ما يطلق عليه بـ"قانون فاغنر"، والذي يفترض أن النمو الاقتصادي هو المحدد لزيادة الإنفاق العام من خلال زيادة الإيرادات الضريبية (Ansari et al., 2021; Wagner, 1958).

وعلى المستوى التطبيقي، أظهرت العديد من الدراسات العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية في بلدان مختلفة. فعلى اعتبار أن النمو الاقتصادي المستمر يعبر عن التنمية الاقتصادية، وجدت دراسة Ansari et al. (2021)، التي طبقت على ثلاث تحالفات اقتصادية (BRICS-SAARC-ASEAN)، أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، مؤكدةً العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، مما يدعم النظرية الكينزية.

كما توصلت دراسات أخرى مثل Ebaidalla (2013) في السودان، وGangal & Gupta (2013) في الهند، وNatarajan et al. (2022) في البحرين، إلى نتائج تدعم النظرية الكينزية. وبالمقابل، دعمت دراسات مثل Islam (2001) في الولايات المتحدة، وLoizides & Vamvoukas (2005) في اليونان والمملكة المتحدة وإيرلندا، وBayrakdar et al. (2015) في تركيا، قانون فاغنر.

كما وجدت دراسات أخرى علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي (Dritsakis & Adamopoulos, 2004; Huang, 2006; Wu et al., 2010). وعلى النقيض من ذلك، توصلت دراسة Khan et al. (2015)، إلى أن إجمالي الإنفاق العام كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي مع عدم دلالته الإحصائية، كما أن دراستي Nelson & Singh (1994)، وLindauer & Velenchik (1992)، لم تجدا علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ومنذ نشأة المملكة العربية السعودية، كان الإنفاق العام على التنمية واضحًا في أجندات الحكومة. فقد دعم اكتشاف النفط ونمو إيراداته التنمية من خلال مكافحة الفقر وتطوير التعليم والصحة والبنية التحتية (Cherif & Hasanov, 2016; Malik, 2017). وقد تجاوزت مصروفات التنمية خلال خطط التنمية الأولى والثانية المستويات المحددة وزاحم القطاع الخاص في استثماراته (المنيف، 2021). وفي خطط التنمية اللاحقة، أثرت تغيرات أسعار النفط على سياسات الإنفاق، مما أدى إلى تبني نهج يعتمد على خطط البرامج بدلًا من المشاريع (المنيف، 2021).

وفي خطط التنمية الأخيرة، ارتفعت أسعار النفط مجددًا مما أدى إلى طفرة في الإنفاق، وترافق معها مشاكل اقتصادية مثل التضخم ومزاحمة القطاع الخاص (المنيف، 2021). ومنذ انطلاق رؤية المملكة 2030، أصبح التنويع الاقتصادي وتنويع الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز دور القطاع الخاص، أبرز المستهدفات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال برامج مختلفة، مثل: برنامج التحول الوطني، وبرنامج الاستدامة المالية، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وبرنامج التخصيص (المنيف، 2021).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي -وبشكل أكثر تحديدًا- على المنهج الوصفي، لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام، وبعض متغيرات التنمية الاقتصادية، في المملكة العربية السعودية. ويتكون المنهج الكمي من خمس خطوات، هي: تحديد أسئلة الدراسة؛ وتحديد مجتمع وعينة الدراسة؛ واختيار الأساليب اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة؛ واختيار أدوات تحليل البيانات؛ وفهم النتائج وتفسيرها (Holton & Burnett, 2003).

وقد سعت الدراسة إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بأكبر قدر من الشمولية، وهو ما يميز هذه النوعية من الدراسات (Chermack & Passmore, 2003).

وقد اختيرت الفترة 1995-2021؛ نظرا لتوفر البيانات اللازمة لمتغيرات الدراسة والاستقرار النسبي للبيانات خلالها. ففي حرب الخليج الثانية 1990-1991، لم تصدر السعودية ميزانية للسنة المالية 1991، حيث دُمجت اعتمادات 1991 مع ميزانية 1990 كميزانية واحدة (Saudi Central Bank, 2022, Oct 30)، كما أن بيانات مؤشر التعقيد الاقتصادي، المستخدم في الدراسة، بدأت من العام 1995.

واعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة من المؤسسات، والهيئات المحلية، والدولية في جمع بيانات المؤشرات التي تقيس متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول في الملحق (1) مصادر بيانات المؤشرات لمتغيرات الدراسة، خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بتحليل بيانات الدراسة، فبينما اعتمدت العديد من الدراسات الاقتصادية على أساليب إحصائية كتحليل مغلف البيانات (DEA) وتحليل الحدود العشوائية (SFA)، لمعالجة بيانات الإنفاق العام وتحديد كفاءته في قطاعات مختلفة لتقديم تقديرات كمية لكفاءة الإنفاق، ومنها على سبيل المثال (الباز، 2014؛ الخريجي، 2021؛ Adam et al., 2011; Afonso et al., 2020; Afonso et al., 2021; Afonso & Kazemi, 2017; Angelopoulos et al., 2008; Baciu & Botezat, 2014)، فقد استخدمت دراسات أخرى تحليل الانحدار لتحليل الوضع الراهن والتنبؤ بعلاقة الإنفاق العام مع المتغيرات الاقتصادية، ومنها: (Ansari et al., 2021; Gebreyesus, 2022; Onuoha & Okoye, 2020; Shkodra et al., 2022). فتحليل الانحدار الخطي المتعدد يستخدم لتحديد الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتفسير التباين فيه (القحطاني، 2015).

وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي القياسي المتعدد (SMLR) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لدراسة واقع العلاقة بين الإنفاق العام الجاري والرأسمالي وبعض متغيرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وهي التنويع الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل أو الإيرادات العامة، ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك باستخدام برنامج IBM SPSS الإصدار 27.

ويتطلب تحليل (SMLR) توفر بيانات فترية أو نسبية، وتحقيق الحالة الطبيعية متعددة المتغيرات. ويتم التأكد من ذلك من خلال العلاقة الخطية بين المتغيرات؛ والتوزيع الطبيعي لقيم البواقي، وتجانس تباين قيم البواقي، واستقلالية قيم البواقي، وغياب التعددية الخطية، وخلو البيانات من القيم المتطرفة (إسماعيل، 2016؛ القحطاني، 2015؛ Bolin, 2022; Pallant, 2020). وعلى الرغم من عدم تحقق هذه الافتراضات بشكل تام في الواقع، فإن النموذج يعتبر مفيدًا إذا لم تكن المخالفات كبيرة، وتوافر حجم عينة مناسب (القحطاني، 2015؛ Agresti & Finaly, 2009).

وتم التحقق من افتراضات (SMLR)، فباستخدام الرسم البياني "Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual"، للمتغيرات التابعة، تطابقت قيم المتغيرات التابعة حول الخط بشكل مقبول، مما يشير إلى علاقة خطية مقبولة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. وكذا من خلال رسم المدرج التكراري لقيم البواقي، حيث يساوي المتوسط صفرًا تقريبًا والانحراف المعياري 1 تقريبًا، مما يشير إلى توزيع طبيعي مقبول لقيم البواقي.

وتم التحقق من تجانس واستقلالية قيم البواقي باستخدام الشكل الانتشاري لقيم البواقي "Scatter Plot"، حيث أظهرت الرسوم تباينًا عشوائيًا مقبولًا للقيم وعدم وجود نمط محدد، مما يشير إلى تجانس واستقلالية مقبولة لقيم البواقي. وباستخدام معامل تضخم البيانات (VIF) ومقياس التحمل (Tolerance)،

أظهرت النتائج أن قيمة VIF كانت 2.922، وهي أقل من 5 وقيمة Tolerance كانت 2.922، وهي أكبر من 0.1، مما يشير إلى عدم وجود تعددية خطية بين المتغيرات المستقلة. ومن خلال الرسم الانتشاري لقيم البواقي واختبار Cook's. أظهرت النتائج عدم وجود قيم متطرفة أو مؤثرة، حيث كانت جميع قيم Cook's (0.113، 0.253، 0.217)، للمؤشرات (التعقيد الاقتصادي، ونسبة الإيرادات غير النفطية من اجمالي الإيرادات، ونشبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي، أقل من 1.00 صحيح.

مناقشة نتائج الدراسة:

يتضمن الجدول التالي رقم (2) أهم نتائج الدراسة التي سنقوم بمناقشتها في هذا الجزء. وللإجابة على سؤال الدراسة الرئيس، يمكننا النظر إلى نتيجة علاقة الارتباط بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث نجد أن هناك ارتباطًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية بين المتغيرين بمتوسط بلغت قيمته حوالي 0.66، مما يوضح أن الإنفاق العام يؤثر بحوالي 66% على متغيرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

وتراوحت هذه العلاقة بين أعلى قيمة بلغت 0.754، وأدنى قيمة بلغت 0.516. كما بلغت قيمة معامل التحديد ما متوسطه 0.443، مما يعني أن ما يزيد على 44% من التغير الحاصل في التنمية الاقتصادية في المملكة يعزى إلى التغير في الإنفاق العام، بينما حوالي 46% من التغيرات الحاصلة في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغيرات مستقلة أخرى لم تُؤخذ في الاعتبار في هذه الدراسة.

وهذا يتماشى مع نتائج دراسة Ansari et al. (2021)، التي وجدت أن الإنفاق العام أثر بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية. وعلى اعتبار أن النمو الاقتصادي المستمر يعبر عن التنمية الاقتصادية، فإن هذه النتيجة تختلف مع دراسة Khan et al. (2015)، التي توصلت إلى أن إجمالي الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، لكنه غير دال إحصائيًا، وكذلك مع نتائج دراستي Lindauer & Velenchik (1992)، و Nelson & Singh (1994)، اللتين لم تجدا علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

وبناءً على قيمة معامل التحديد، يمكن القول إن الإنفاق العام له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية بنسبة حوالي 44%، مع وجود مجال لتحسين الفعالية بنسبة أكثر من 65%. وهذا يقودنا لتحديد دور كفاءة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يمكن الاستدلال بأن كفاءة الإنفاق العام في المملكة أسهمت بنسبة 44% تقريبًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع إمكانية تحسين الكفاءة بنسبة تزيد عن 65% تقريبًا.

وقد أكدت دراسات سابقة الحاجة إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام في المملكة، فمثلًا توصلت دراسة الخريجي (2021)، إلى أنه يمكن للمملكة تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 66% مع المحافظة على نفس

المخرجات. ولكن يجب ملاحظة أن دراسة الخريجي اعتمدت على بيانات خلال الفترة 2010-2017، ومنذ ذلك الحين زاد الاهتمام بكفاءة الإنفاق العام في المملكة، بما في ذلك استحداث هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في عام 2021، لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وتحقيق أهداف السياسات العامة للدولة.

جدول 2:

أهم نتائج الدراسة

IV (CAE, CUE)	ECI	Sig-T	NOR	Sig-T	PSS	Sig-T	Mean
R	0.702	-	0.754	-	0.516	-	0.657
R^2	0.493	-	0.569	-	0.267	-	0.443
Sig-F	0.000	-	0.000	-	0.024	-	-
b_0	-.216	0.099	.154	0.000	.365	0.000	-
b_1	-2.004E-5	0.000	-5.898E-6	0.000	-1.267E-6	0.056	-
b_2	6.879E-6	0.000	2.002E-6	0.000	5.858E-7	0.008	-

وخلال الفترة 1995-2021، نجد أن متوسط الإنفاق الجاري، والبالغ 127,594 مليون دولار، أكبر بأربع مرات تقريبًا من متوسط الإنفاق الرأسمالي، والبالغ 31,462 مليون دولار (Saudi Central Bank, 2022, Oct 30). ويوضح شكل رقم (1)، أن النفقات الجارية ازدادت من حوالي 40 مليار دولار في 1995 إلى 246 مليار دولار في 2021، متضاعفةً بما يزيد على 6 مرات، بينما تضاعف الإنفاق الرأسمالي أكثر من 4 مرات، من حوالي 7 مليارات دولار في 1995 إلى 31 مليار دولار في 2021 (Ministry of Finance, 2021).

وزيادة الإنفاق الجاري يعكس تضخم الحكومة، حيث بلغت تعويضات العاملين أكثر من 50% من إجمالي النفقات الفعلية في الميزانية العامة في 2015 و2021 (Ministry of Finance, 2015; 2021). ونسبة العاملين السعوديين في القطاع العام كانت حوالي 66% في 2015 وانخفضت إلى 45% في 2018 (Almoaibed, 2020). وعدد موظفي القطاع العام زاد بنسبة 150% من 480,313 في 1995 إلى 1,211,346 في 2021، مما يعكس تضخم بند تعويضات العاملين وتضخم القطاع العام في السعودية (Saudi Central Bank, 2023, Nov 29).

شكل (1):

حجم الإنفاق العام الجاري (CUE) والرأسمالي (CAE) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2021.

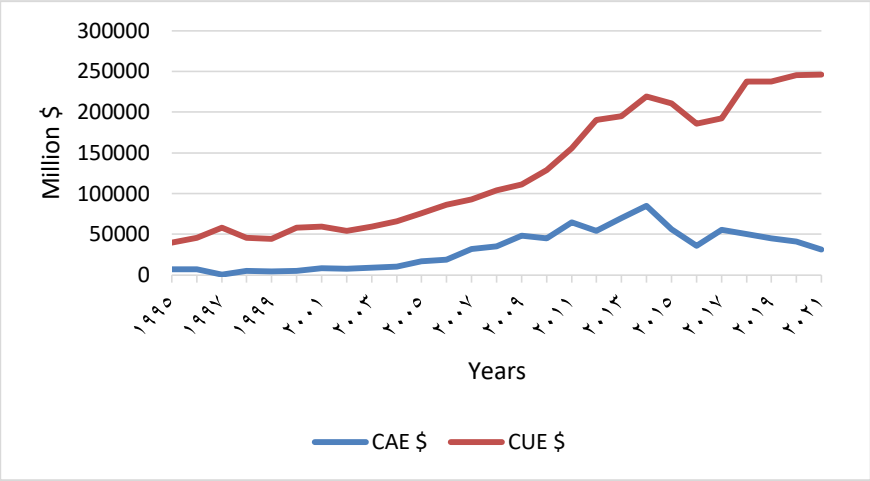

وفيما يتعلق بالإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الأول، يرى البحث أنه بين عامي 1995 و2021، مر مؤشر التعقيد الاقتصادي، في المملكة العربية السعودية، بتذبذب ملحوظ بين القيم الموجبة، والسالبة، كما هو ملاحظ في الشكل رقم (2)، مما يعكس تقلبات في مستوى التنويع الاقتصادي. وهذا التذبذب يُظهِر تأثرًا كبيرًا للنفقات العامة، والناتج المحلي الإجمالي بالإيرادات النفطية، مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد السعودي الكبير على الإيرادات النفطية، التي لا تزال تشكل جزءًا كبيرًا من إجمالي الإيرادات، وهو ما اتفق مع نتائج دراسات الخطيب (2014؛ 2015) وAlbassam (2015).

ومن خلال تحليل البيانات، يتضح أن هناك علاقة عكسية بين الإيرادات النفطية ومؤشر التعقيد الاقتصادي؛ فكلما زادت الإيرادات النفطية، انخفضت قيمة المؤشر، والعكس صحيح. ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن اهتمام الحكومة بالتنويع الاقتصادي يتراجع مع ارتفاع أسعار النفط والإيرادات النفطية، حيث يسهل حينها تمويل النفقات العامة دون الحاجة إلى التنويع الاقتصادي. وبالمقابل، يزداد اهتمام الحكومة بالتنويع الاقتصادي عندما تنخفض أسعار النفط والإيرادات النفطية، في محاولة لتغطية النفقات في الميزانية العامة. وهذا التذبذب أدى إلى بطء عملية التنويع الاقتصادي في المملكة خلال فترة الدراسة، وهو ما تؤكده دراستي Banafea & Ibnrubbian (2018)، وRoss (2019)، ونتيجة لذلك لم يتحقق التنويع الاقتصادي بالشكل المطلوب، وهو ما اتفق مع دراسات الخطيب (2014؛ 2015) وAlbassam (2015).

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية وموجبة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي بنسبة حوالي 70%. وهذا يعني أن التغير في الإنفاق العام الجاري والرأسمالي يؤثر على التنويع الاقتصادي صعودًا وهبوطًا. ومع ذلك، تبين النتائج أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والتنويع الاقتصادي، وعلاقة عكسية بين الإنفاق الرأسمالي والتنويع الاقتصادي.

وتظهر العلاقة القوية بين الإنفاق العام والتنويع الاقتصادي بشكل أوضح منذ عام 2015، مع انطلاق رؤية المملكة 2030. حيث يوضح الشكل رقم (2) أن التنويع الاقتصادي كان في ارتفاع مستمر حتى عام 2021، حيث كانت قيمة مؤشر التعقيد الاقتصادي موجبة بشكل ملحوظ مقارنة بما قبل إطلاق الرؤية. وتعزى هذه الزيادة إلى تركيز الرؤية على زيادة نسبة الإيرادات غير النفطية عبر تنويع الأنشطة والموارد المالية، وتنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي، وهذا يعكس أهمية الإنفاق العام، خاصة الرأسمالي، في تعزيز التنويع الاقتصادي، رغم أن العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والتنويع الاقتصادي ظهرت عكسية في نتائج الدراسة الحالية.

شكل(2):

مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI) للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2021.

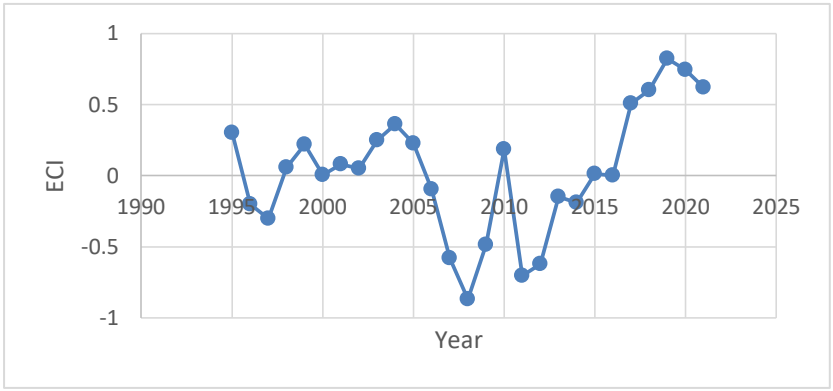

وللإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الثاني، يرى البحث أنه خلال فترة الدراسة من 1995 إلى 2021، مرّت عملية تنويع مصادر الدخل أو الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية بتذبذبات مماثلة لتلك التي شهدها التنويع الاقتصادي.

ويتضح من الشكل رقم (3) أن نسبة الإيرادات غير النفطية كانت متذبذبة عكسيًا مع نسبة الإيرادات النفطية. فكلما زادت الإيرادات النفطية، انخفضت الإيرادات غير النفطية، والعكس صحيح.

ففي العام 1995، كانت الإيرادات غير النفطية تشكل حوالي 28% من إجمالي الإيرادات العامة، بينما في عام 2021، بلغت النسبة حوالي 42%. وهذه الزيادة بنسبة 14% تعكس تقدمًا في تنويع الإيرادات

العامة، وإن كان بطيئًا. ومنذ انطلاق رؤية المملكة 2030، ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية بشكل ملحوظ، حيث وصلت من 22% في الفترة 2000-2014 إلى 27% في عام 2015، واستمرت في الزيادة حتى بلغت 42% في عام 2021. فهذا التقدم السريع يعكس الجهود الجادة لرؤية المملكة 2030 لتحقيق التنويع المالي والاستدامة الاقتصادية.

وتشير الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام الجاري، والرأسمالي، وتنويع مصادر الدخل، أو الإيرادات العامة، بنسبة تجاوزت 75%. وهذا يعني أن الإنفاق العام له دور مهم في تنويع الإيرادات العامة في المملكة.

وتوضح نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الرأسمالي ونسبة الإيرادات غير النفطية، وهو ما لا يكون دقيقًا بالضرورة على أرض الواقع. فالإنفاق الرأسمالي على قطاعات مثل السياحة والترفيه يعزز الإيرادات غير النفطية، لكن تأثيره قد يظهر على المدى الطويل. وكذلك، الاستثمارات في نقل التكنولوجيا والتصنيع وتوطين المعرفة، التي يعمل عليها صندوق الاستثمارات العامة، تعتبر إنفاقا رأسماليًا يظهر تأثيره غالبًا على المدى المتوسط والطويل؛ لذا، قد تتغير العلاقة العكسية الحالية بين الإنفاق الرأسمالي وتنويع الإيرادات العامة في المملكة بعد فترة من الزمن.

شكل(3):

نسبة الإيرادات النفطية (OR)، والإيرادات غير النفطية (NOR) للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2021.

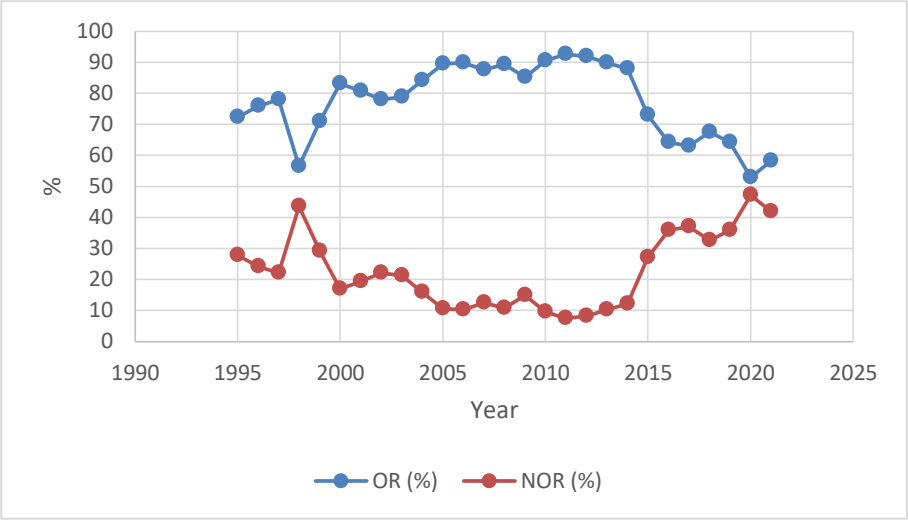

وبالنسبة لإجابة سؤال الدراسة الفرعي الثالث، وجد البحث أنه خلال فترة الدراسة من 1995 إلى 2021، شهد الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية نموًا ملحوظًا، حيث ارتفع من 58 مليار دولار في 1995 إلى حوالي 354 مليار دولار في 2021، بزيادة تجاوزت 600%.

ويعكس هذا النمو تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني عبر المزيد من الاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وكان متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2021 حوالي 40%. وقبل انطلاق رؤية المملكة 2030، أي خلال الفترة 1995-2014، كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص حوالي 38%، بينما بعد انطلاق الرؤية وبرامجها في الفترة 2015-2021، ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من 45%، وهو ما يشير إلى الجهود الجادة والمتسارعة نحو تعزيز دور القطاع الخاص ضمن رؤية المملكة 2030، بهدف تحقيق نسبة مساهمة تصل إلى 65% بحلول عام 2030.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 52%. ويشير ذلك إلى تأثير الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في المملكة.

ورغم أن العلاقة كانت ذات دلالة إحصائية على المستوى الكلي، فإنها لم تكن كذلك على المستوى الجزئي بالنسبة للإنفاق الرأسمالي، حيث لم يكن للإنفاق الرأسمالي تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص، وكانت العلاقة عكسية، أي أن الزيادة في الإنفاق الرأسمالي يقابلها انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص.

ولا يمكن التسليم بعكسية العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص. فالإنفاق الرأسمالي، خاصة في مشروعات البنية التحتية، يجب أن ينعكس إيجابا على القطاع الخاص من خلال توفير الخدمات التي تسهل عمله وتزيد من إنتاجيته. كما أن تمكين القطاع الخاص عبر التعاقدات والتخصيص يعزز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

وعادةً لا تظهر آثار الإنفاق الرأسمالي على المدى القصير، ولكنها تتجلى على المدى الطويل، مما قد يغير من معنوية العلاقة واتجاهها. ويظل الإنفاق العام في المملكة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يعتمد القطاع الخاص بشكل كبير على المشاريع المعتمدة في الميزانية العامة والتي يُسند تنفيذها إلى شركات القطاع الخاص.

وبعد أن ناقشنا النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فمن الضروري تقديم أبرز التوصيات التي يمكن أن تعزز من كفاءة وفاعلية الإنفاق العام، والتي من الممكن أن تساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

فتوصي الدراسة بتعزيز حوكمة الإنفاق العام وخصوصًا الرأسمالي، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق العام الرأسمالي في المملكة العربية السعودية لم يكن ذا دلالة معنوية مع بعض المتغيرات التابعة، وكان اتجاه العلاقة عكسيًا بينه وبين المتغيرات.

وهذه النتائج تشير إلى الحاجة لتحسين حوكمة الإنفاق بهدف زيادة كفاءته وتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد يساعد في ذلك تحسين التخطيط ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع العامة، مع مراعاة السياسات العامة للمملكة العربية السعودية. وقد أنشأت المملكة هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية لتحقيق هذه الأهداف، والتي تحتاج إلى المزيد من الوقت والخبرات لتحقيق أهدافها.

كما توصي الدراسة بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بهدف تحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق العام.

وتوصي الدراسة أيضًا بتخفيض الإنفاق العام الجاري الذي تشكل فيه بند تعويضات العاملين أكثر من 50%، فمن الضروري مراجعة وتخفيض الإنفاق الجاري للسيطرة على العجز في الميزانية.

ويمكن أن يسهم تخصيص بعض السلع والخدمات العامة ونقل موظفي القطاع العام إلى القطاع الخاص في رفع كفاءة تقديم هذه السلع والخدمات، وتقليل العبء على الميزانية العامة، وتحقيق فوائض يمكن استثمارها لتعزيز الإيرادات العامة والاستدامة المالية، مما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية.

وتوصي الدراسة أيضًا بتعزيز الإنفاق العام لدعم الاستثمار في التصنيع والتكنولوجيا، فبعد توصل الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الرأسمالي والتنويع الاقتصادي، من المهم النظر في عملية تخصيص النفقات بما يرفع من كفاءة الإنفاق الرأسمالي ويعزز التنويع الاقتصادي. كما أن تقديم التسهيلات والإعفاءات الضريبية للصناعات النوعية والتقنية يمكن أن يساعد في تأسيس قاعدة اقتصادية قوية ومتنوعة، مما يخلق التوازن والاستدامة المالية ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

وتوصي الدراسة أخيرًا بتعزيز تنويع استثمارات الفوائض النفطية، من خلال تعزيز الدور الحيوي الذي يضطلع به صندوق الاستثمارات العامة في هذا السياق بزيادة أصوله واستثمارها داخليًا وخارجيًا في قطاعات متعددة. فهذه الاستثمارات تسهم في تنويع الإيرادات العامة، مما يوفر مرونة للميزانية العامة لتغطية النفقات العامة، وتقليل العجز، وتحقيق فوائض يمكن إعادة استثمارها لزيادة الإيرادات العامة.

المراجع

إسماعيل، محمد عبدالرحمن. (2016). *تحليل الانحدار الخطي* (ط2). معهد الإدارة العامة.

الباز، هبة محمد. (2014). قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها. *مجلة مصر المعاصرة، 105* (514)، 75-134.

البسام، بسام بن عبدالله. (2018). *مدى كفاءة وفاعلية أنظمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية وسبل تطويرها: بحث ميداني*. معهد الإدارة العامة: مركز البحوث والدراسات.

البسام، بسام عبدالله. (2019). *إدارة المالية العامة حوكمة وتخطيط مالي*. دار الفجر للنشر والتوزيع.

الخريجي، مشاعل بنت فهد. (2021). قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة بمجموعة الدول العشرين (G20). *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (59).225- 284.

الخطيب، ممدوح عوض. (2014). التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي. *مجلة جامعة الملك سعود- العلوم الإدارية*، *26*(2)، 111-128.

الخطيب، ممدوح عوض. (2015). أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، *22*(3)، 155-485.

عبدالحميد، خالد هاشم. (2018). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، *19* (1)، 75-98. https://dx.doi.org/10.21608/jpsa.2018.128822

غيلان، مهدي سهر. (2008). دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق. *مجلة جامعة كربلاء*، *5*(2)، 33-37.

القحطاني، سعد بن سعيد. (2015). *الإحصاء التطبيقي المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر استخداماً في الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية باستخدام SPSS*. معهد الإدارة العامة.

القرعان، أنور. (2013). التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون: القطاع النفطي لايزال الأبرز. *مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي*، (105)، 24-28.

مرزوك، عاطف لافي؛ وحمزة، مكي عباس. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في دول الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*،*10* (31)، 56-81.

المعاني، أيمن عودة. (2015).*الإدارة العامة الحديثة* (ط4). دار وائل للنشر والتوزيع.

المعموري، محمد علي. (2017). قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *23*(96)، 245-266. https://doi.org/10.33095/jeas.v23i96.368

المنيف، ماجد عبدالله. (2021). *إشكالية التنمية وثروة النفط في الاقتصاد السعودي*. جداول للنشر والترجمة والتوزيع.

References

Abaker, M., Al-Titi, O., & Al-Nasr, N. (2019). Organizational policies and diversity management in Saudi Arabia. *Employee Relations, 41*(3), 454-474. https://doi.org/10.1108/er-05-2017-0104

ʿAbd-al-Ḥamīd, Khālid Hāshim. (2018). altnwyʿ al-iqtiṣādī wa-al-tanmiyah al-mutawāzinah fī al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah al-furaṣ wa-al-taḥaddiyāt. *Majallat Kullīyat al-iqtiṣād wa-al-ʿUlūm al-siyāsīyah, 19* (1), 75-98. https://dx.doi.org/10.21608/jpsa.2018.128822, (in Arabic).

Adam, A., Delis, M., & Kammas, P. (2011). Public sector efficiency: Levelling the playing field between OECD countries. *Public Choice, 146*(1-2), 163–183. https://doi.org/10.1007/s11127-009-9588-7

Adelman, I. (2000). *Fifty Years of Economic Development: What Have we Learned?*. World Bank Documents. https://documents1.worldbank.org/curated/en/625131468761704307/pdf/28737.pdf

Afonso, A., & Alves, J. (2023). Are fiscal consolidation episodes helpful for public sector efficiency?. *Applied Economics, 55*(31), 3547-3560. https://doi.org/10.1080/00036846.2022.2115455

Afonso, A., & Aubyn, M. S. (2005). Non-Parametric Approaches to Education and Health Efficiency in OECD Countries. *Journal of Applied Economics*, *8*(2), 227-246. http://doi:10.1080/15140326.2005.12040626

Afonso, A., & Kazemi, M. (2017). Assessing public spending efficiency in 20 OECD countries. In B. Bökemeier & A. Greiner (Eds.). *Inequality and finance in macrodynamics* (pp. 7-42). Springer Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-54690-2_2

Afonso, A., Jalles, J. T., & Venâncio, A. (2020). *Structural tax reforms and public spending efficiency. REM Working Paper, 0146-2020.* https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3734164

Afonso, A., Jalles, J. T., & Venâncio, A. (2021). Taxation and Public Spending Efficiency: An International Comparison. *Comparative Economic Studies*, 1-28. https://doi.org/10.1057/s41294-021-00147-2

Afonso, A., Schuknecht, L., & Tanzi, V. (2003). *Public sector efficiency: An international comparison*. European Central Bank, Working Paper Series No 242. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp242.pdf?c0f1b4883e1956982013e8780f9bf686

Afonso, A., Schuknecht, L., & Tanzi, V. (2010). Public sector efficiency: evidence for new EU member states and emerging markets. *Applied Economics, 42*(17), 2147-2164. https://doi.org/10.1080/00036840701765460

Afonso, W. (2013). Diversification toward stability? the effect of local sales taxes on own source revenue. *Journal of Public Budgeting Accounting & Financial Management, 25*(4), 649-674. https://doi.org/10.1108/jpbafm-25-04-2013-b004

Agresti, A. (2018). *Statistical methods for the social sciences* (5th ed). Pearson Education Limited.

Ahuja, D., & Pandit, D. (2020). Public expenditure and economic growth: Evidence from the developing countries. *FIIB Business Review, 9*(3), 228-236.

Alasiri, A. & Mohammed, V. (2022). Healthcare Transformation in Saudi Arabia: An Overview Since the Launch of Vision 2030. *Health Services Insights, 15*, 1-7. https://doi.org/10.1177/11786329221121214

Albassam, B. A. (2015). Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality?. *Resources Policy*, 44, 112-117. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2015.02.005

Albassam, B. A. (2020a). Government spending and economic growth in the Middle East and North Africa region. *International Review of Administrative Sciences*, 1–17. https://doi.org/10.1177%2F0020852320969802

Albassam, B. A. (2020b). A model for assessing the efficiency of government expenditure. *Cogent Economics Finance*, *8*(1), 1–12. http://DOI:10.1080/23322039.2020.1823065

Albassam, B. A. (2021). The efficiency of public spending in Saudi Arabia. *Middle East Journal of Management, 8*(4), 367-385.

al-Bassām, Bassām Allāh. (2019). *Idārat al-mālīyah al-ʿĀmmah Ḥawkamat wa-takhṭīṭ Mālī*. Dār al-Fajr lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, (in Arabic).

al-Bassām, Bassām ibn Allāh. (2018). *Madá kafāʾat wa-fāʿilīyat anẓimat al-mīzānīyah al-ʿĀmmah fī al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah wa-subul taṭwīrihā : baḥth maydānī. Maʿhad al-Idārah al-ʿĀmmah* : Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt.

al-Bāz, Hibat Muḥammad. (2014). Qiyās kafāʾat al-Infāq al-ʿāmm fī Miṣr wa-muqtaraḥāt llārtqāʾ bi-hā. *Majallat Miṣr al-muʿāṣirah, 105* (514), 75-134.

Al-Hanawi, M. & Qattan, A. (2019). An Analysis of Public-Private Partnerships and Sustainable Health Care Provision in the Kingdom of Saudi Arabia. *Health Services Insights, 12*, 1-10. https://doi.org/10.1177/1178632919859008

al-Khaṭīb, Mamdūḥ ʿAwaḍ. (2014). altnwyʿ wa-atharuhu ʿalá al-numūw fī al-iqtiṣād al-Saʿūdī. *Majallat Jāmiʿat al-Malik sʿwd-al-ʿUlūm al-Idārīyah, 26* (2), 111-128, (in Arabic).

al-Khaṭīb, Mamdūḥ ʿAwaḍ. (2015). Athar altnwyʿ ʿalá al-numūw al-iqtiṣādī fī al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah. *al-Majallah al-ʿArabīyah lil-ʿUlūm al-Idārīyah, 22* (3), 155-485, (in Arabic).

al-Khurayjī, Mashāʿil bint Fahd. (2021). Qiyās kafāʾat al-Infāq al-ḥukūmī fī al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah : dirāsah muqāranah bi-majmūʿat al-Duwal al-ʿishrīn (G20). *Majallat al-ʿUlūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimāʿīyah,* (59). 225-284, (in Arabic).

al-Maʿānī, Ayman ʿAwdah. (2015). al-Idārah al-ʿĀmmah al-ḥadīthah (4th ed.). Dār Wāʾil lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, (in Arabic).

al-Maʿmūrī, Muḥammad ʿAlī. (2017). Qiyās kafāʾat al-Infāq al-ʿāmm fī al-iqtiṣād al-ʿIrāqī lil-muddah 2006-2013. *Majallat al-ʿUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah, 23* (96), 245-266. https://doi.org/10.33095/jeas.v23i96.368, (in Arabic).

Almoaibed, H. A. (2020). *Choosing a career in Saudi Arabia: the role of structure and agency in young people's perceptions of technical and vocational education* [Unpublished doctoral dissertation]. University College London. https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10091016/

al-Munīf, Mājid Allāh. (2021). *Ishkālīyat al-tanmiyah wthrwh al-nafṭ fī al-iqtiṣād al-Saʿūdī*. Jadāwil lil-Nashr wa-al-Tarjamah wa-al-Tawzīʿ, (in Arabic).

al-Qaḥṭānī, Saʿd ibn Saʿīd. (2015). *al-Iḥṣāʾ al-taṭbīqī al-mafāhīm al-asāsīyah wa-adawāt al-Taḥlīl al-iḥṣāʾī al-akthar astkhdāman fī al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-ijtimāʿīyah wa-al-insānīyah bi-istikhdām SPSS*. Maʿhad al-Idārah al-ʿĀmmah, (in Arabic).

al-Qarʿān, Anwar. (2013). altnwyʿ al-iqtiṣādī fī duwal Majlis al-Taʿāwun : al-qiṭāʿ al-nafṭī lāyzāl al'brz. *Majallat al-Taʿāwun al-ṣināʿī fī alkhlyj al-ʿArabī*, (105), 24-28, (in Arabic).

Alsweilem, K. (2015). *A Stable and Efficient Fiscal Framework for Saudi Arabia: The Role of Sovereign Funds in Decoupling Spending from Oil Revenue and Creating a Permanent Source of Income*. Belfer Center for Science and International Affairs and Center for International Development, Harvard Kennedy School. https://projects.iq.harvard.edu/files/sovereignwealth/files/saudi_framework_final.pdf

Angelopoulos, K., Philippopoulos, A., & Tsionas, E. (2008). Does public sector efficiency matter? Revisiting the relation between fiscal size and economic growth in a world sample. *Public choice, 137*(1), 245-278. https://doi.org/10.1007/s11127-008-9324-8

Ansari, M. A., Khan, F., & Singh, M. K. (2021). Public expenditure and economic development: New evidence from the BRICS-SAARC-ASEAN region. *Theoretical & Applied Economics, 28*(2), 155-174.

Baciu, L., & Botezat, A. (2014). A Comparative Analysis of the Public Spending Efficiency of the New EU Member States: A DEA Approach. *Emerging Markets Finance and Trade, 50*(4), 31-46. http://doi:10.2753/REE1540-496X5004S402

Bagattini, G. Y. (2011). *The political economy of stabilisation funds: measuring their success in resource-dependent countries*. Institute of Development Studies (IDS), Working Paper 356. https://doi.org/10.1111/j.2040-0209.2011.00356_2.x

Banafea, W., & Ibnrubbian, A. (2018). Assessment of economic diversification in Saudi Arabia through nine development plans. *OPEC Energy Review, 42*(1), 42-54. https://doi.org/10.1111/opec.12116

Bayrakdar, S., Demez, S., & Yapar, M. (2015). Testing the validity of Wagner's law: 1998-2004, the case of Turkey. *Procedia-Social and Behavioral Sciences, 195*, 493-500. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2015.06.251

Berker, D. (2008). *Public sector efficiency and interjurisdictional competition: an empirical investigation*. Thünen-series of applied economic theory, working paper No. 101. Universität Rostock. http://hdl.handle.net/10419/39745

Bolin, J. E. (2022). *Regression Analysis in R: A Comprehensive View for the Social Sciences*. CRC Press.

Brunori, D. (2011). *State tax policy: a political perspective*. The Urban Institute press.

Bureau of Experts at the Council of Ministers. (2019). *Law of Public Investment Fund*. Retrieved on 8/15/2023. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/52da052e-9de3-4ead-abbf-aa3f00ef5083/1

Cairncross, A. K. (1961). The Stages of Economic Growth. *The Economic History Review, 13*(3), 450-458. https://doi.org/10.2307/2599515

Carroll, D. and Johnson, T. (2010). Examining small town revenues: to what extent are they diversified?. *Public Administration Review, 70*(2), 223-235. https://doi.org/10.1111/j.1540-6210.2010.02129.x

Chan, S. G., & Karim, M. A. Z. (2012). Public spending efficiency and political and economic factors: Evidence from selected East Asian countries. *Economic Annals, 57*(193), 7-23. https://doi.org/10.2298/EKA1293007C

Cheng, Y. and Yang, L. (2018). Providing public services without relying heavily on government funding: how do nonprofits respond to government budget cuts?. *The American Review of Public Administration, 49*(6), 675-688. https://doi.org/10.1177/0275074018806085

Cherif, R., & Hasanov, F. (2016). Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions. In R., Cherif, F., Hasanov, & M., Zhu (Eds.), *Breaking the Oil Spell: The Gulf Falcons' Path to Diversification* (3-46). International Monetary Fund (IMF). https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/book/9781513537863/9781513537863.pdf

Chermack, T. J., & Passmore, D. L. (2005). Using Journals and Databases in Research. In R. A. Swanson, & E. F. Holton III (Eds.), *Research In Organizations: Foundations and Methods of Inquiry* (401-418). Berrett-Koehler Publishers, Inc.

Coffin, M., Dalman, A., & Grant, A. (2021*). Beyond Petrostates: The burning need to cut oil dependence in the energy transition*. Carbon Tracker Initiative. https://carbontracker.org/reports/petrostates-energy-transition-report/

Collier, P. (2006). Is aid oil? An analysis of whether Africa can absorb more aid. *World development, 34*(9), 1482-1497. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2006.01.002

Coutinho, L., Georgiou, D., Heracleous, M., Michaelides, A., & Tsani, S. (2021). *Limiting fiscal procyclicality: Evidence from resource-dependent countries*. Imperial College Business School, working paper. https://spiral.imperial.ac.uk/bitstream/10044/1/92691/2/cghmt.pdf

Crivelli, E., & Gupta, S. (2014). Resource blessing, revenue curse? Domestic revenue effort in resource-rich countries. *European Journal of Political Economy, 35*, 88–101. https://doi:10.1016/j.ejpoleco.2014.04.001

Curristine, T., Lonti, Z., & Joumard, I. (2007). Improving public sector efficiency: Challenges and opportunities. *OECD journal on budgeting, 7*(1), 1-41. https://doi.org/10.1787/budget-v7-art6-en.

Dang, G., Sui Pheng, L. (2015). *Infrastructure Investments in Developing Economies*. Springer. https://doi.org/10.1007/978-981-287-248-7_2

Darshini, J. and Karnam, G. (2023). An Econometric Analysis of Revenue Diversification Among Selected Indian States. *South Asia Economic Journal, 24*(1), 41-63. https://doi.org/10.1177/13915614231158438

Di Bella, J., Grant, A., Kindornay, S., & Tissot, S. (2013). *The Private Sector and Development: Key Concepts*. North-South Institute. https://cidpnsi.ca/wp-content/uploads/2015/03/The-Private-Sector-and-Development-Key-Concepts-FINAL-Policy-Brief.pdf

Di Matteo, L. (2013). *Measuring government in the 21st century: An international overview of the size and efficiency of public spending*. Fraser Institute. https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/measuring-government-in-the-21st-century.pdf

Downs, A. (1957). *An Economic Theory of Democracy*. Harper and Row Publishers.

Dritsakis, N., & Adamopoulos, A. (2004). Financial development and economic growth in Greece: An empirical investigation with Granger causality analysis. *International Economic Journal, 18*(4), 547-559. https://doi.org/10.1080/1016873042000299981

Ebaidalla, E. M. (2013). Causality between Government Expenditure and National Income: Evidence from Sudan. *Journal of Economic Cooperation and Development, 34*(4), 61-76.

Eigner, P., & Umlauft, T. S. (2015). *The Great Depression(s) of 1929-1933 and 2007-2009? Parallels, Differences and Policy Lessons*. Hungarian Academy of Science MTA-ELTE Crisis History Working Paper No. 2. https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2612243

European Commission. (2010). *Europe 2020: A strategy for smart, sustainable and inclusive growth: Communication from the commission*. Publications Office of the European Union. https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2010:2020:FIN:EN:PDF.

Evans, D. B., Tandon, A., Murray, C. J., & Lauer, J. A. (2000). *The comparative efficiency of national health systems in producing health: an analysis of 191 countries*. World Health Organization, GPE Discussion Paper Series No. 29. https://doi.org/10.1136/bmj.323.7308.307

Fadic, M., Garda, P., & Pisu, M. (2019). *The effect of public sector efficiency on firm-level productivity growth: The Italian case*. OECD Economics Department Working Papers No. 1573. https://doi.org/10.1787/6d20b56d-en.

Faheem, M., Mohamed, A., Lee, C., & Mazlan, N. (2021). Does oil price spur public expenditures in Saudi Arabia, Kuwait and United Arab Emirates?. *Journal of Public Affairs, 22*(4), 1-18. https://doi.org/10.1002/pa.2604

Feenstra, R., & Kee, H. L. (2008). Export variety and country productivity: Estimating the monopolistic competition model with endogenous productivity. *Journal of international Economics, 74*(2), 500-518.

Furtado, C. (1973). The Concept of External Dependence in the Study of Underdevelopment. In C.K. Wilber (Ed.), *The Political Economy of Development and Underdevelopment* (118–123). Random House.

Gangal, V. L., & Gupta, H. (2013). Public expenditure and economic growth: A case study of India. *Global Journal of Management and Business Studies, 3*(2), 191-196. http://www.ripublication.com/gjmbs_spl/gjmbsv3n2spl_17.pdf

Gebreyesus, S. A. (2022). The Impact of Government Expenditure Budget on Economic Growth In The Case Of Ethiopia. *Journal of economic and social development, 9*(1), 18-24.

General Authority for Statistics. (2021, October 30). *Gross Domestic Product 2019*. https://www.stats.gov.sa/ar/823

Ghaylān, Mahdī Sahar. (2008). Dawr al-qiṭāʿ al-ziraʿī fī Siyāsāt altnwyʿ al-iqtiṣādī lil-ʿIrāq. *Majallat Jāmiʿat Karbalāʾ, 5* (2), 33-37, (in Arabic).

Glăvan, B. (2008). Coordination economics, poverty traps, and the market process: A new case for industrial policy?. *The Independent Review, 13*(2), 225–243. http://www.jstor.org/stable/24562912

Gnangnon, S. (2020). Impact of the volatility of resource revenue on non-resource revenue volatility. *Journal of Economics and Development, 23*(2), 102-115. https://doi.org/10.1108/jed-07-2020-0094

Gnangnon, S. and Brun, J. (2019). Tax Reform and Public Revenue Instability in Developing Countries: Does the Volatility of Development Aid Matter?. *Journal of International Development, 31*(8), 764-785. https://doi.org/10.1002/jid.3436

Guendouz, A. A., & Ouassaf, S. M. (2020). The Economic Diversification in Saudi Arabia Under the Strategic Vision 2030. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 24*(5), 1-23. Retrieved from https://www.proquest.com/scholarly-journals/economic-diversification-saudi-arabia-under/docview/2469849239/se-2

Gupta, S., & Verhoeven, M. (2001). The efficiency of government expenditure: experiences from Africa. *Journal of policy modeling, 23*(4), 433-467. https://doi.org/10.1016/S0161-8938(00)00036-3

Hart, K. and Kalman, S. (2020). Analysis on Enhancing Private Sector Contribution in GDP Through E-Government and Research in Asian Region. *JEBM*, 31-38. https://doi.org/10.46532/jebm.20200705

Hausmann, R., Hidalgo, C. A., Bustos, S., Coscia, M., Simoes, A. & Yildirim, M.A. (2014). *The atlas of economic complexity: Mapping paths to prosperity* (2nd Ed). MIT Press. http://www.tinyurl.com/24ks5f2x

Hendrick, R. (2002). Revenue Diversification: Fiscal Illusion or Flexible Financial Management. *Public Budgeting and Finance, 22*(4), 52-72. https://doi.org/10.1111/1540-5850.00089

Hermes, N. & Lensink, R. (2003). Foreign direct investment, financial development and economic growth. *The Journal of Development Studies, 40*(1), 142-163. https://doi.org/10.1080/00220380412331293707

Herrera, S., & Pang, G. (2005). *Efficiency of Public Spending in Developing Countries : An Efficiency Frontier Approach*. World Bank, Policy Research Working Paper No. 3645. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/8325

Hertog, S. (2010). Defying the Resource Curse: Explaining Successful State-Owned Enterprises in Rentier States. *World Politics, 62*(2), 261-301. https://doi.org/10.1017/S0043887110000055

Hillman, A. (2009). *Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government* (2nd ed.). Cambridge University Press.

Hoff, K., & Stiglitz, J. E. (2000). Modern economic theory and development. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), *Frontiers of development economics: The future in perspective* (389–485). Oxford University Press.

Holton, E. F., & Burnett, M. F. (2005). The Basics of Quantitative Research. In R. A. Swanson, & E. F. Holton III (Eds.), *Research In Organizations: Foundations and Methods of Inquiry* (29-44). Berrett-Koehler Publishers, Inc.

Huang, C. J. (2006). GOVERNMENT EXPENDITURES IN CHINA AND TAIWAN: DO THEY FOLLOW WAGNER¡¯ S LAW?. *Journal of Economic Development, 31*(2), 139-148. https://ideas.repec.org/a/jed/journl/v31y2006i2p139-148.html

Hwang, J., & Akdede, S. H. (2011). The influence of governance on public sector efficiency: A cross-country analysis. *The Social Science Journal, 48*(4), 735-738. https://doi.org/10.1016/j.soscij.2011.04.002

IEA. (2018*). Outlook for Producer Economies 2018: what do changing energy dynamics mean for major oil and gas exporters?*. International Energy Agency, World Energy Outlook Special Report. https://www.iea.org/reports/outlook-for-producer-economies

International Monetary Fund (IMF). (2023). *Government expenditure, percent of GDP*. Reterived on 01/10/2023, from: https://www.imf.org/external/datamapper/exp@FPP

Islam, A. M. (2001). Wagner's law revisited: cointegration and exogeneity tests for the USA. *Applied Economics Letters, 8*(8), 509-515. https://doi.org/10.1080/13504850010018743

Ismaʿīl, Muḥammad ʿAbd-al-Raḥmān. (2016). *taḥlīl alānḥdār al-Khaṭṭī* (2nd ed.). Maʿhad al-Idārah al-ʿĀmmah, (in Arabic).

Jordan, M. and Wagner, G. (2008). Revenue diversification in arkansas cities: the budgetary and tax effort impacts. *Public Budgeting & Finance, 28*(3), 68-82. https://doi.org/10.1111/j.1540-5850.2008.00911.x

Jwa, S.-H. (2017). *A General Theory of Economic Development: Towards a Capitalist Manifesto.* Edward Elgar. https://doi.org/10.4337/9781785367991

Kefela, G. (2011). Good governance enhance the efficiency and effectiveness public spending-Sub Saharan countries. *African journal of business management, 5*(11), 3995-3999. https://academicjournals.org/journal/AJBM/article-full-text-pdf/38B48B315441.pdf

Khan, M., Akram, N., Mahmood, H. Z., & Shaheen, F. (2015). Public Expenditure, Taxes and Economic Development: An Empirical Analysis for Pakistan. *Middle-East Journal of Scientific Research, 23*(11), 2756-2762. https://www.econ-jobs.com/research/8185-Public-Expenditure-Taxes-and-Economic-Development-An-Empirical-Analysis-for-Pakistan.pdf

Killick, T. (1976). The possibilities of development planning. *Oxford Economic Papers, 28*(2), 161–184. https://doi.org/10.1093/oxfordjournals.oep.a041339

Korres, G. M., & Kokkinou, A. (2014). Public Spending Efficiency: The Missing Factor through Financial Crisis. *International Journal of Social Ecology and Sustainable Development (IJSESD), 5*(4), 1-10. http://doi.org/10.4018/ijsesd.2014100101

Lee, Y. S. (2020). New general theory of economic development: Innovative growth and distribution. *Review of development economics, 24*(2), 402-423. https://doi.org/10.1111/rode.12654

Lewis, C., & Fall, F. (2017). *Enhancing public sector efficiency and effectiveness in the Czech Republic*. OECD Economics Department Working Papers No. 1363. https://doi.org/10.1787/37ac46c4-en.

Lewis, V. (1952). Toward a Theory of Budgeting. *Public Administration Review, 12*(1), 42-54. https://doi.org/10.2307/972827

Lindauer, D. L., & Velenchik, A. D. (1992). Government spending in developing countries: Trends, causes, and consequences. *The World Bank Research Observer, 7*(1), 59-78. https://doi.org/10.1093/wbro/7.1.59

Loizides, J., & Vamvoukas, G. (2005). Government expenditure and economic growth: Evidence from trivariate causality testing. *Journal of Applied Economics, 8*(1), 125-152. https://doi.org/10.1080/15140326.2005.12040621

Lucas Jr, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. *Journal of Monetary Economics, 22*(1), 3-42. https://doi.org/10.1016/0304-3932(88)90168-7

Malik, A. (2017). Rethinking the rentier curse. In G. Luciani (Ed.), *Combining Economic And Political Development: the Experience Of MENA* (41-57). Brill Nijhoff Publishing. https://library.oapen.org/bitstream/handle/20.500.12657/37964/1/9789004336452_webready_content_text.pdf#page=60

Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. *Quarterly Journal of Economics, 107*(2), 407-437. https://doi:10.2307/2118477

Marzūk, ʿĀṭif Lāfī ; wa-Ḥamzah, Makkī ʿAbbās. (2014). altnwyʿ al-iqtiṣādī mafhūmuhu wa-abʿāduhu fī duwal al-Khalīj wa-mumkināt taḥqīqihi fī al-ʿIrāq. *Majallat al-Gharī lil-ʿUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah, 10* (31), 56-81, (in Arabic).

McMillan, M. S., & Rodrik, D. (2011). Globalization, Structural Change and Productivity Growth. In M. Bacchetta & M Jansen (Eds.), *Making Globalization Socially Sustainable* (49-84). International Labor Organization. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_144904.pdf

Meier, G. M. (2005). *Biography of a subject: An evolution of development economics*. Oxford University Press.

Mikesell, J. (2011). *Fiscal administration: Analysis and applications for the public sector* (8th ed.). Cengage learning.

Ministry of Economy and Planning. (2021, October 30). *Economic Indicators*. https://www.mep.gov.sa/ar/Pages/EconomicIndicators.aspx

Ministry of Finance. (2015). *Ministry's of Finance statment about the national budget for 2015*. https://www.mof.gov.sa/en/budget/Pages/archives.aspx

Ministry of Finance. (2018). *Budget Statement Fiscal Year 2018*. https://www.mof.gov.sa/en/budget/Documents/Budget%20Statement%202018.pdf

Ministry of Finance. (2021). *End of the Year Budget Report Fiscal Year 2021*. https://www.mof.gov.sa/en/financialreport/2021/Documents/END_Bud-Eng%202021.pdf

Moore, M. (2004). Revenues, State Formation, and the Quality of Governance in Developing Countries. *International Political Science Review, 25*(3), 297–319. https://doi.org/10.1177/0192512104043018

Mullard, M. (2005). *The politics of public expenditure*. Routledge.

Nafziger, E. W. (2012). *Economic development* (5th ed). Cambridge University Press.

Natarajan, V. K., Haq, M. A. U., & Sankar, J. P. (2022). Causality between public expenditure and economic growth in the Kingdom of Bahrain. *Middle East Journal of Management, 9*(2), 209-225. https://doi.org/10.1504/MEJM.2022.121393

Nelson, M. A., & Singh, R. D. (1994). The deficit-growth connection: Some recent evidence from developing countries. *Economic development and cultural change, 43*(1), 167-191. https://doi.org/10.1086/452140

OECD .(2007). *Promoting Pro-Poor Growth: Policy Guidance for Donors*. OECD Publishing, DAC Guidelines and Reference Series. https://doi.org/10.1787/9789264024786-7-en

Olanubi, O. E., & Olanubi, S. O. (2022). Public sector efficiency in the design of a COVID fund for the euro area. *Research in Economics, 76*(3), 163-169. https://doi.org/10.1016/j.rie.2022.07.004.

Onuoha, N. E., & Okoye, G. O. (2020). Public Expenditure and Economic Growth Relationship: Further Evidence from Nigerian Context. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 10*(11), 616-627. http://dx.doi.org/10.6007/IJARBSS/v10-i11/8129

Pack, H. (1994). Endogenous growth theory: intellectual appeal and empirical shortcomings. *Journal of economic perspectives, 8*(1), 55-72. https://doi.org/10.1257/jep.8.1.55

Pallant, J. (2020). *SPSS Survival Manual: a Step By Step Guide to Data Analysis Using SPSS* (7th ed.). Routledge.

Papageorgiou, C., & Spatafora, N. (2013). *Economic diversification in low-income countries: stylized facts*. IMF Note. http://www.chrispapageorgiou.com/papers/Diversification.pdf

Park, J. & Park, S. (2018). The effect of revenue diversification and form of government on public spending. *Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, 30*(2), 211-229. https://doi.org/10.1108/jpbafm-02-2018-0012

Pigou, A. (1960). *A Study in Public Finance*. Macmillan. (Original work published 1947).

Pokharel, J. (2021). Banking Sector Development and Economic Growth in Nepal: Test of Cointegration. *Management Dynamics, 24*(1), 27-42. https://doi.org/10.3126/md.v24i1.47540

Premchand, A. (1994). *Government budgeting and expenditure controls: theory and practice*. International Monetary Fund (IMF).

Rahman, Y., Rahmayani, D., & Hapsoro, B. (2021, July 27-28). *Debt Sustainability Measurement Model in Indonesia using Fiscal Diagnostics* [Research Paper]. the 4th International Conference on Economics, Business and Economic Education Science, ICE-BEES, Semarang, Indonesia. https://doi.org/10.4108/eai.27-7-2021.2316847

Rajkumar, A. S., & Swaroop, V. (2008). Public spending and outcomes: Does governance matter?. *Journal of development economics, 86*(1), 96-111. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2007.08.003

Ramadhan, M. & Al-Musallam, M. (2014). The International Experience in Private Sector Development: Lessons for Kuwait. *Theoretical Economics Letters, 04*(04), 279-288. https://doi.org/10.4236/tel.2014.44038

Rodriguez-Clare, A. (2005). *Microeconomic interventions after the Washington Consensus*. Inter-American Development Bank, Working Paper No. 544.

Rodrik, D. (2004). *Industrial Policy for the twenty-first century*. Centre for Economic Policy Research, CEPR Discussion Paper No. 4767.

Roll, S. (2019). *A sovereign wealth fund for the Prince: Economic reforms and power consolidation in Saudi Arabia*. Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for International and Security Affairs, research paper 8. https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2019RP08_rll_Web.pdf

Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. *Journal of Political Economy, 94*(5), 1002-1037. https://doi.org/10.1086/261420

Ross, M. L. (2017). *What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?*. Center for Effective Global Action. https://escholarship.org/uc/item/69p5494g

Ross, M. L. (2019). What do we know about export diversification in oil-producing countries?. *The Extractive Industries and Society, 6*(3), 792-806. https://doi.org/10.1016/j.exis.2019.06.004

Ryu, S. (2013). *Revenue Strategies of US States under Conditions of Economic and Political Stress: Revenues Diversification 1980 to 2011*. Arizona State University.

Said, R. R. (2019). A Quantitative Assessment of the Role of the Private Sector in Economic Diversification in UAE. *Research in Applied Economics, 11*(4), 23-35. https://doi.org/10.5296/rae.v11i4.16119

Samuelson, P. (1955). Diagrammatic Exposition of a Theory of Public Expenditure. *The Review of Economics and Statistics, 37*(4), 350-356. https://doi.org/10.2307/1925849

Saudi Central Bank. (2022, Oct 30*). Annual Government Revenues and Expenditures*. https://www.sama.gov.sa/en-us/economicreports/pages/report.aspx?cid=124

Saudi Central Bank. (2023, Nov 29). *Number of Employees in the Government Sectors (Saudis and Non-Saudis)*. https://www.sama.gov.sa/en-us/economicreports/pages/report.aspx?cid=127

Schick, A. (1999). *A contemporary approach to public expenditure management* (2nd ed.). World Bank Institute. http://unpcdc.org/media/143570/schick_on_pfm_approach.pdf

Schick, A. (2008). Off-budget expenditure: an economic and political framework. *OECD Journal on Budgeting, 7*(3), 1-32. https://doi.org/10.1787/16812336

Seers, D. (1969). The Meaning of Development. *International Development Review*, *11*(4), 3–4.

Shafritz, J. M., & Hyde, A. C. (Eds.). (2017). *Classics of public administration*. Cengage learning.

Shkodra, J., Krasniqi, A., & Ahmeti, N. (2022). THE IMPACT OF GOVERNMENT EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH IN SOUTHEAST EUROPEAN COUNTRIES. *Journal of Management Information & Decision Sciences,* 25, 1-7.

Simāʿīl, Muḥammad ʿAbd-al-Raḥmān. (2016). *taḥlīl alānḥdār al-Khaṭṭī* (2nd ed.). Maʿhad al-Idārah al-ʿĀmmah, (in Arabic).

Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *Quarterly Journal of Economics*, *70*(1), 65-94. https://doi.org/10.2307/1884513

Spicer, M. W. (1998). Cameralist thought and public administration. *Journal of Management History*, *4*(3), 149-159. https://doi.org/10.1108/13552529810230969

Sugawara, N. (2014). *From volatility to stability in expenditure: Stabilization funds in resource-rich countries*. International Monetary Fund (IMF), working paper 14/43. https://ssrn.com/abstract=2423239

Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2015). *Economic development* (12th ed.). Pearson Education Limited.

Tsaurai, K. & Makina, D. (2018). The Impact of Financial Sector Development on Foreign Direct Investment: An Empirical Study on Minimum Threshold Levels. *Journal of Economics and Behavioral Studies, 10*(5), 244-254. https://doi.org/10.22610/jebs.v10i5(j).2513

UNFCCC. (2009). *The Nine Work Areas of the Nairobi work program*. UNFCCC. https://unfccc.int/resource/docs/publications/09_nwp_wp_9areas_en.pdf

United Nations. (2000). *Economic Governance: Guidelines for Effective Financial Management*. United Nations, ST/ESA/PAD/SER.E/9.

Usman, Z.; & Landry, D. (2021). *Economic diversification in Africa: how and why it matters*. Carnegie Endowment for International Peace Working Paper. https://carnegieendowment.org/files/Usman_Economic_Africa_FINAL_1.pdf

Viall, A., Bekemeier, B., Yeager, V., & Carton, T. (2021). Local Health Department Revenue Diversification and Revenue Volatility: Can One Be Used to Manage the Other?. *Journal of Public Health Management and Practice, 28*(1), E226-E234. https://doi.org/10.1097/phh.0000000000001327

Vision 2030. (2024, May 6). *Empowering The Private Sector*. https://www.vision2030.gov.sa/en/explore/explore-more/empowering-the-private-sector

vision 2030. (2024, Sep 9). *Fiscal Sustainability Program*. https://www.vision2030.gov.sa/en/explore/programs/fiscal-sustainability-program

Wagner, A. (1958). Three Extracts on Public Finance. In R.A. Musgrave, & A.T. Peacock (eds.), *Classics in the Theory of Public Finance* (1994 reprint) (1-15). International Economic Association Series, Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-1-349-23426-4_1

Wildavsky, A. (1961). Political Implications of Budgetary Reform. *Public Administration Review*, *21*(4), 183–190. https://doi.org/10.2307/973628

World Bank. (1991). *World Development Report 1991: The Challenge of Development*. World Bank.

Wu, S. Y., Tang, J. H., & Lin, E. S. (2010). The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development?. *Journal of Policy Modeling, 32*(6), 804-817. https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2010.05.011

Copyright of Arts Magazine is the property of Thamar University and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.